حين تبني القيم يبني الإنسان

مَسْؤولياتُ المُؤَسَّساتِ في زَمَنِ أَزْمَةِ القِيَم

تأليف: ياسين بوفوس

الطبعة الأولى
2025

العنوان: حين تبنى القيم يبنى الإنسان: مسؤوليات المؤسسات في زمن أزمة القيم.

المؤلف: ياسين بوفوس.

الطبعة الأولى: 2025م

رقم الإيداع القانوني:2025MO3105

ردمك:978-9920-23-777-2

المطبعة: مطبعة الاقتصاد، حي الداخلة، بلوك D3، أمام مسجد عمر بن عبد العزيز.

الهاتف: 0662022415.

البريد الإلكتروني:mondeconomie@gmail.com

حين تبنى القيم يبنى الإنسان

مسؤوليات المؤسسات في زمن أزمة القيم

تأليف: ياسين بوفوس

مراجعة: الدكتور الحسين ادكوكو

الطبعة الأولى: 2025م

مقدمة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يعيشها عالمنا المعاصر، تتصدر "أزمة القيم" واجهة النقاشات التربوية والثقافية والفكرية، باعتبارها أزمة تمس جوهر الإنسان ومقومات عيشه المشترك، فقد أصبح من المألوف أن نسمع عن تراجع جملة من القيم الإنسانية والتربوية الأخلاقية كالصدق، وغياب الأمانة، وتفكك الروابط الأسرية، وانهيار المعايير الأخلاقية في ميادين العلم والسياسة والاقتصاد، مما يدفعنا إلى الوقوف الجاد أمام إشكالية أزمة القيم؛ ما الذي جرى لقيمنا؟ وأي مسار قادنا إلى هذا الفراغ القيمي الذي بات يهدد التماسك الاجتماعي ووجود الإنسان نفسه ككائن أخلاقي؟

إن هذا الكتاب ينطلق من إيمان عميق بأن أزمة القيم ليست معزولة عن السياقات الاجتماعية والثقافية والروحية التي تتشكل داخلها، وأن معالجتها لا يمكن أن تتم من خارج الإنسان، بل لا بد أن تبدأ من داخله، من أعماق ضميره، ومن صميم علاقته بذاته وبالآخر وبالكون وبالخالق سبحانه، ومن هذا المنطلق، كانت الغاية الأساس من هذا العمل البحثي؛

هي الغوص في مفهوم "القيم"، وتفكيك دلالاتها وأنواعها، ثم تشخيص مظاهر الأزمة التي نعانيها في مجالات حيوية؛ البيت والمدرسة والمجتمع، مستندا في ذلك إلى مرجعية دينية وأخلاقية، وإلى اجتهادات فكرية وتجريبية متنوعة، تروم كلها استعادة المعنى الإنساني العميق للوجود.

ولقد جاء هذا البحث استجابة لحاجة ملحة استشعرتها، لا فقط كمشتغل في الحقل التربوي، بل كفاعل يتأمل التحولات المتسارعة التي تعصف بمجتمعنا، والتي جعلت من سؤال القيم إشكالا وجوديا يمس صميم الكينونة الإنسانية، ويضعنا أمام رهانات كبرى تتعلق بمصيرنا كأفراد وجماعات.

ولقد حاول هذا العمل أن يلامس نوعا ما عمق الأزمة الأخلاقية التي نشهدها، من خلال التطرق إلى مفهوم القيم وأنواعها، وتشخيص مظاهر التراجع القيمي داخل البيت والمدرسة وفضاءات المجتمع، مع تتبع الأسباب العميقة لهذا الانهيار، سواء في بعدها التربوي أو الإعلامي أو الثقافي أو الديني.

وقد اتبعت في تناول هذا الموضوع خطة ارتكزت على مدخل نظري يوضح مفهوم القيم، يليه فصل عن مظاهر أزمة القيم في واقعنا التربوي والاجتماعي، ثم فصل تحليلي عن العوامل المؤثرة، يعقبه فصل مخصص للآليات الممكنة للإصلاح القيمي من خلال استحضار تجارب ومقترحات تربوية وثقافية.

أما من حيث الصعوبات، فلم يكن الطريق معبدا، فقد واجهتني تحديات تتعلق بندرة المصادر المغربية الحديثة التي تتناول الموضوع من منظور تكاملي يجمع بين الفلسفة والتربية والدين، إضافة إلى صعوبة المقاربة بين التنظير والممارسة، ثم صعوبة الحياد أثناء تناول قضايا دقيقة تمس الواقع المعاش، وقد تطلب الأمر كثيرا من التروي والإنصات للواقع وللذات، ومن غربلة المرجعيات، وتحرير القول من النزعة الوعظية الجاهزة أو الخطاب المتشائم، لأتمكن من تقديم بحث ينحاز إلى الإنسان، ويستنهض القيم باعتبارها شرطا لبقاء المجتمع في صورته الإنسانية الراقية.

إن بناء القيم هو الخطوة الأولى نحو بناء الإنسان القادر على النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، لأنها أساس تكوين الشخصية السوية والمجتمع المتماسك، وهنا تتجلى مسؤوليات المؤسسات الكبرى في المجتمع، وأبرزها الأسرة والمدرسة والدولة ، في بناء هذه القيم وترسيخها لدى الأفراد منذ مرحلة الطفولة.

والمعلوم أنه بالتعليم الجاد والفعال نتوصل لغرس القيم وصون المجتمع من الانهيار الأخلاقي، والدولة التي تهمل تعليم أبنائها مآلها الضعف والانحطاط، وفي المقابل، فإن الأسرة تمثل المؤسسة الأولى للتربية والتعليم واللبنة الأولى والأساس في بناء القيم وترسيخها، إذا صلحت صلح البناء كله.

يقول حافظ إبراهيم:

الأُمُّ مَدرَسَةٌ إِذا أَعدَدتَها أَعدَدتَ شَعباً طَيِّبَ الأَعراقِ

أما المدرسة، فهي الوسط الذي ينقل القيم من حيز المعرفة النظرية إلى حيز السلوك الاجتماعي، لأن التربية الحقيقية لا تنفصل عن السياق الأخلاقي والإنساني.

يقول حافظ إبراهيم:

وَالعِلمُ إِن لَم تَكتَنِفهُ شَمائِلٌ تُعليهِ كانَ مَطِيَّةَ الإِخفاقِ

والتربية الفاعلة تستلزم تكاملا بين ثلاث قوى أساسية: الأسرة التي تغرس القيم، والمدرسة التي تُنميها، والدولة التي تحميها وتوجهها[1]، مما يقدم تصورا متكاملا لمسؤوليات هذه المؤسسات في ترسيخها وضمان استمراريتها.

والواضح أن بناء القيم يحتاج إلى تكامل جهود هذه المؤسسات جميعها، لأن أي خلل أو تقصير في إحدى هذه الحلقات يضعف البناء بأسره، وعليه؛ فإن بناء الإنسان الواعي والمواطن الصالح مرهون بمدى قدرة هذه المؤسسات على أداء أدوارها تكامليا، وتحمل مسؤولياتها بما يضمن تحقيق التنمية الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية.

[1]- جون ديوي، الديمقراطية والتربية، ترجمة عادل مصطفى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص. 142.

المحور الأول: مفهوم القيم وأنواعها:

في ظل التغيرات المتسارعة التي يعرفها عالمنا اليوم، أصبح الحديث عن القيم ضرورة أكثر من أي وقت مضى، إذ لم يعد الأمر مقتصرا على الجانب الأخلاقي فقط، بل صار مرتبطا بكيان الإنسان وهويته واختياراته اليومية، فما نلاحظه اليوم من المظاهر السلوكية تعكس نوعا من الفراغ القيمي، الذي يحتاج إلى أساس متين من القيم التي توجه الإنسان في علاقته بنفسه وبالناس وبالمجتمع من حوله.

1- مفهوم القيم:

لقد شكل مفهوم "القيم" محور اهتمام عدد كبير من الباحثين والعلماء والمفكرين، كل تناوله من زاويته الخاصة، فتنوع الخلفيات الفكرية والانتماءات الثقافية والعلمية لكل واحد منهم جعل تعريف القيم يختلف من مجال لآخر؛ فالفيلسوف ينظر إليها من منظور إنساني وأخلاقي، بينما عالم الاجتماع يهتم بدورها في تنظيم العلاقات داخل المجتمع، في حين يركز التربوي على كيفية غرسها في النشء.

وهذا التعدد في الرؤى يُظهر لنا أن القيم ليس لها مفهوم واحد، بل يشكل مفهومها بناء متكاملا تتعدد ملامحه حسب السياق الذي استعملت فيه.

فلو عدنا إلى المعاجم العربية القديمة لعلمنا أنه لا وجود فيها لمعنى القيم بالمعنى الحديث الذي يدل على معنى معياري تقيّم به التصرفات والسلوكيات الإنسانية، ففي لسان العرب "القيمة" : واحدة القيم: وأصله الواو[1]؛ لأنه يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم، تقول تقاوموه فيما بينهم، وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته، فقد استقام لوجهه[2]، وقد استخدمت لمعرفة قيمة الشيء، فقيمة الشيء قدره، وقيمة المتاع ثمنه[3].

وإذا نظرنا إلى المعنى الوظيفي للقيم فقد نص القاموس التربوي على أن القيمة هي صفة ذات أهمية لاعتبارات نفسية، أو اجتماعية، أو أخلاقية وهي بوجه عام موجهات للسلوك والعمل[4].

والقيم اصطلاحا هي المبادئ والمعتقدات الأساسية، والمُثل والمقاييس أو أنماط الحياة التي تعمل مرشدا عاما للسلوك، أو نقاط تفضيل في صنع القرار، أو لتقويم المعتقدات والأفعال، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمو الخلقي والذاتي للأشخاص[5]، وهي استعدادات مكتسبة تؤلف جانبا هاما من شخصية الفرد، تؤثر في سلوكه وفي شعوره وفي إدراكه، وهي الأشياء،

---

[1]- أي أصلها "قوم" معنى "القيام الذي هو نقيض الجلوس، قام، يقوم، قوما وقياما.

[2]- ابن منظور، لسان العرب ج 5، ص 3783.

[3]- حمود عطا حسين، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربية، الواقع : دليل المعلم . مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، 2001، ص 62.

[4]- السيد الشحات أحمد حسن، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 53

[5]- halstead J and MJ Taylor, 1996, p 14.

والأفكار، والأهداف، والقواعد، والمعايير التي يتحكم الناس من خلالها على بقية الأشياء والأمور بأنها صالحة أو هامة أو ذات وزن[1].

وقد أولى الإسلام اهتماما بالغا بمفهوم القيم، حيث كان تصور المفكرين والمربين المسلمين لها مرتبطا بشمولية العلم والإيمان والمعرفة في الإسلام، وتأثيرها العميق على الأخلاق والتربية الإنسانية، وقد أسفر هذا التصور عن ظهور "علم السلوك"، الذي استخدمه علماء الإسلام؛ كالإمام الغزالي الذي يوضح فيه خصائص الإيمان وسماته، وانعكاسه على السلوك باعتبار أن الأحكام الشرعية هي المعيار الأساسي والصحيح الذي يتم تحديده في ضوء السلوك السوي[2].

وقد عرف الشحات القيم الإسلامية بأنها حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي ارتضاها الشرع محددا المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك[3].

فالقيم إذن من خلال مفهومها هي المبادئ التي يعتمد عليها الناس ليقرروا كيف يتصرفون، وبما يساعدهم على معرفة التصرف الصحيح من الخاطئ في كل موقف؛ إذ تمثل

---

[1]- جابر عبد الحميد جابر، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب 1991، ص37.

[2]- ينظر كتب الإمام الغزالي، ككتاب إحياء علوم الدين.

[3]- الشحات: مرجع سابق –بتصرف.

الأساس الذي تبنى عليه قرارات الفرد وسلوكياته، وتُوجّه طريقة تفاعله مع ذاته ومع الآخرين ومع محيطه.

وتعد القيم من المرتكزات الجوهرية في حياة الإنسان، تسهم في بناء شخصيته وتشكيل وعيه الأخلاقي، وهي لا تكتسب بالفطرة وحدها، بل تتكون تدريجيا من خلال التربية، والتعليم، والتجارب، والتأثر بالمجتمع والبيئة والمحيط، فعندما يواجه الإنسان موقفا يتطلب منه اتخاذ قرار، فإن القيم التي يؤمن بها تظهر جليا في سلوكه؛ فإذا كان يؤمن بالصدق، اختار قول الحقيقة، وإذا كانت الأمانة من أولوياته، رفض الخيانة والغش.

وهذا ما يتجلى في ممارسات الإنسان اليومية، التي تعكس ما في داخله من قيم ومعايير أخلاقية، ولا تقتصر وظيفة القيم على ضبط سلوك الأفراد فحسب، بل هي ضرورية لاستقرار المجتمعات أيضا، إذ تعد بمثابة الأعراف التي تعارف الناس عليها والتي تنظم علاقاتهم بما يمنحهم شعورا بالثقة في ما بينهم، ولهذا، فإن غياب القيم أو ضعفها يؤدي إلى خلل في ميزان السلوك الفردي والجماعي، ويفتح الباب أمام الانحرافات الأخلاقية والقيمية.

وفي سياق متصل مرتبط بالتربية؛ تعتبر القيم هي الموجه لها لذلك تعد الأساس في العملية التربوية، ترسم معالم الطريق وتحدد الأهداف التي يُفترض تحقيقها. ولهذا أولى التربويون اهتماما كبيرا بدراسة القيم، ضمانا لسير العملية التعليمية في اتجاهها الصحيح.

والمؤسسات التربوية تعنى بدور فاعل في ترسيخ القيم في أبعادها النفسية والاجتماعية والأخلاقية والفكرية، بما يتوافق مع الواقع المعاش والتطلعات المستقبلية للمجتمع، والمدرسة بوصفها مؤسسة تعليمية، مرآة تعكس التحديات الاجتماعية والآمال المنشودة؛ إذ تعمل على إعداد الأفراد ليكونوا قادرين على المشاركة الفعالة في بناء مجتمعهم. ومن هذا المنطلق، فإن مفاهيم مثل تكافؤ الفرص من القيم الجوهرية في السياق التربوي، إلى جانب الإعلاء من شأن العمل المنتج الذي يكتسي البعد الاجتماعي، والعلم الذي يرتبط بالحاجات العملية للمجتمع، والتعاون من أجل المصلحة العامة، باعتبارها جميعا قيما محورية تسهم في تعزيز رفاهية الأفراد واستقرار المجتمع.

ولا مراء أن التربية لا يمكن أن تحقق نجاحا حقيقيا ما لم تكن مستندة إلى قيم واضحة تغرس في الأجيال القادمة، فعندما تغفل العملية التربوية عن تربية القيم، تفقد بذلك أهم عنصر من عناصر تكوين الشخصية السليمة، لذا من الضروري أن يعكف المفكرون والمختصون في مجال التربية على مراجعة أسس التربية، وبالأخص في ما يتعلق بالقيم، لأن غيابها يفقد العملية التربوية جوهرها وفعاليتها، فإذا كانت الأهداف التربوية، والغايات المحددة، والاستراتيجيات المعتمدة لا تنبثق من قيم صحيحة وسليمة تراعي العلاقات الإنسانية في مختلف أبعادها، فإن تلك الأهداف تفقد مغزاها وفاعليتها؛ بذلك؛ يمكن القول أن القيم تمثل الأساس المتين الذي يبنى عليه أي نظام تربوي ناجح وفعال.

2- أنواع القيم:

بعد التعرف على مفهوم القيم ودورها المحوري في توجيه سلوك الأفراد وتحديد مسارات حياتهم، من الضروري أن نتحدث عن مدى تنوع هذه القيم واختلافها؛ وإن كانت لا تقتصر على نوع واحد، بل هي مجموعة من المبادئ التي تتوزع عبر مجالات متعددة، تؤثر في مختلف جوانب حياة الإنسان، وإن تنوعها يشمل أبعادا ثقافية، اجتماعية، وأخلاقية، وكل نوع من هذه القيم يلعب دورا مميزا في تشكيل شخصية الفرد وتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، لذلك؛ من الأهمية بمكان تصنيف هذه القيم إلى أنواع رئيسة، بما يعكس تنوعها وأثرها العميق في مختلف جوانب الحياة.

القيم الدينية: وتمثل الأساس المحوري في توجيه سلوك الأفراد واعتقاداتهم، حيث تعد منظومة من المبادئ التي تتجاوز مجرد التصورات النظرية لتصبح محركا فعليا لتوجيه حياة الفرد، وتتجسد هذه القيم في قدرة الفرد على إدراكه للكون ومن حوله وعلاقته بالقوة العليا التي تسيطر على الكون؛ وهي علاقة تقوم على الإيمان بأن هناك غاية ما من وراء وجود الإنسان، وهو ما يدفعه للبحث عن إجابات لأسئلة حول أصل الحياة ومصيرها.

لذلك تتسم القيم الدينية بطابع روحي غيبي، يعكس انتماء الفرد لعقيدته التي تمثل له الأساس الذي يقيم عليه تصرفاته وسلوكياته اليومية، وتأخذ هذه القيم الدينية بعدا

متكاملا يشمل كل جوانب الحياة، لا تقتصر على الممارسات الدينية فحسب، بل تمتد لتصبح شريعة حياة تعكس منهجا متكاملا في التعامل مع النفس والآخرين.

ومن أبرز هذه القيم قيمة التوحيد والإيمان بالله عز وجل، التي تشكل نقطة انطلاق لكل القيم الأخرى، فالإيمان بالله يعتبر أساسا للفهم الشامل للحياة، يعطي الفرد القدرة على تقييم الأحداث والظروف بناء على هذا الإيمان، ويترتب عن ذلك أن المسلم ينطلق في حياته من قاعدة أخلاقية ثابتة توجه سلوكه، تجعله يتعامل مع المواقف والأشخاص وفقا لما تحكمه هذه القيم، والإنسان الذي يؤمن بهذه القيم الدينية، وبالأخص القيم الإيمانية المستمدة من القرآن والسنة، يعالج جميع شؤون حياته برؤية واضحة تستند إلى علاقته بالله؛ إذ أن تعامله مع الأسرة، والمجتمع، والبيئة والمحيط، يكون من خلال منظومة أخلاقية قائمة على القيم الإيمانية التي تنظم هذا التعامل بشكل يخدم غاية أسمى، هي مرضاة الله في الدنيا والفوز بالآخرة. وعلاوة على ذلك فإن الإنسان الذي يضع الإيمان بالله في قلبه، يظل دائما في حالة من الوعي واستحضار لمراقبة الله المستمرة له (الإحسان)، ما يجعله يعيش حياة مليئة بالمعنى والتوجيه الأخلاقي، ما يؤثر بشكل مباشر في سلوكه وتصرفاته التي تنبع من هذا الإيمان العميق. ومن ذلك؛ أداء العبادات التي من أجلها خُلق لقوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[1] ومن هذه العبادات أداء الصلاة في وقتها وفق شروطها

[1]- سورة الذاريات الآية 56.

وأحكامها لقـوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[1] وقد قال صلى الله عليه وسلم : «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار»[2]، وفي الزكاة قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾[3] وفي الصيام قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[4] ، وفي الحج قال تعالى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَج ﴾[5].

القيم السياسية: وهي مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي توجه سلوك الأفراد داخل النسق السياسي، وتسهم في تشكيل المواقف السياسية وتحديد الأولويات في اتخاذ القرار السياسي[6] ، وهي المعتقدات الأساسية التي يحملها الأفراد حول ما يجب أن يكون عليه النظام السياسي، كالعدالة والحرية والديمقراطية والمساواة والمشاركة، والتي تمثل الإطار المرجعي الذي يحدد ما يعتبر مرغوبا فيه داخل الحياة السياسية[7].

---

[1]- سورة البقرة، الآية 43.

[2]- صحيح البخاري كتاب الأذان، ح 636.

[3]- سورة التوبة، الآية 103.

[4]- سورة البقرة، الآية 183.

[5]- سورة البقرة، الآية 197.

[6]- د. نيفين مسعد،علم السياسة – الأسس والمفاهيم: ص49.

[7]- مجموعة من الباحثين، مقدمة في نظرية القيم السياسية،– مجلة بحوث ودراسات إنسانية واجتماعية، ص: 2.

وبالتالي فالقيم السياسية هي التي تميز الفرد باهتماماته بالبحث عن الشهرة والنفوذ في مجالات الحياة المختلفة، وليس بالضرورة في مجال السياسة، ويتميز الفرد الذي تسود لديه هذه القيم بدوافع القوة والمنافسة والقدرة على توجيه الآخرين والتحكم في مستقبلهم[1].

القيم العلمية والمعرفية: وهي الميل العميق نحو المعرفة، حيث يجد الإنسان متعة خاصة في البحث والتفكير المنطقي، وتدفعه الرغبة في الفهم إلى اكتشاف الحقائق وتنظيمها في إطار عقلي ومنهجي، لا بدافع المنفعة المباشرة، بل تقديرا للعلم واستكشافا لما يحيط به من ظواهر وأفكار تعلي من شأن المعرفة والفهم والبحث عن الحقيقة، ويعنى أصحابها عادة بالتحليل المنطقي والنقدي، ويجدون المتعة في التفكير المجرد والمنطقي[2].

والمقصود بذلك رغبة الإنسان في فهم الأشياء كما هي، وفي اكتساب المعرفة المنظمة والموضوعية، سواء تعلق الأمر بالطبيعة أو الإنسان أو المجتمع[1]، كحب البحث العلمي، والاستمتاع بحل الألغاز والمسائل، وحب النقاشات العلمية والمنطقية، ومن الأفراد الذين تبرز عندهم هذه القيمة الفلاسفة والمفكرون والعلماء.

القيم الاجتماعية: وهي المبادئ التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع، والتي تحدد ما هو مقبول أو مرفوض، وتوجه العلاقات بين الناس بشكل يحافظ على النظام والتماسك

---

[1]- رضوان زيادة كيفن، صراع القيم بين الإسلام والغرب، ، ص 36.

[2]- سبولدينغ، مجموعة من الباحثين وآخرون، علم النفس التربوي. ترجمة: عبد العزيز السيد الشخص، الرياض: مكتبة العبيكان، ص. 325.

الاجتماعي[2]، وهي أنماط سلوكية متفق عليها داخل الجماعة، تنشأ من الثقافة وتكتسب عبر التنشئة الاجتماعية، وتساعد على ضبط السلوك الفردي والجماعي[3].

والجدير بالذكر أنها المبادئ التي يعتمد عليها الناس في المجتمع لتنظيم سلوكهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، والتي تشمل قيم التعاون والاحترام المتبادل وتحمل المسؤولية والمشاركة في التخفيف من معاناة الآخرين، ويتميز الفرد من خلالها بالعطاء والبذل من وقته وجهده وماله خدمة لمجتمعه في إطار مبدإ تكافلي تضامني اجتماعي يغلب على سلوكه الشفقة والإيثار والود.

القيم الاقتصادية: وهي المبادئ التي توجه السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات، وتحدد كيفية توزيع الموارد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتشمل مفاهيم الكفاءة والعدالة والمرونة الاقتصادية[1]،

فهي التي توجه كيفية توزيع الموارد المحدودة بين حاجات الأفراد المختلفة، وترتبط هذه القيم بكيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، مما يساعد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتعزيز الرفاهية العامة، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، ونجدها بارزة عند رجال الأعمال وأصحاب المصانع والمتاجر الكبرى.

---

[1]- الطويل عبد العزيز، مدخل إلى علم القيم، بيروت: دار الهادي، ص. 89.

[2]- عبد الحميد السيد، علم الاجتماع العام، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ص. 112.

[3]- خليل محمد ، علم الاجتماع التربوي، عمان: دار المسيرة، ص. 141.

القيم الجمالية: وهي المبادئ التي تحدد ما يعتبر جميلا أو قبيحا في الفن والطبيعة والأعمال البشرية، هذه القيم تتعلق بالذوق الفني وتقدير الجمال، وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى ومن فرد إلى آخر[2].

فهي بذلك المعايير التي توجه حكم الأفراد على الجمال سواء في الفن أو في الحياة اليومية، وتشمل تقدير التناغم بين الألوان والأشكال والأصوات، وكذلك التفاعل العاطفي مع الجمال في مختلف أشكاله[3].

من هنا فالقيم هي التي توجه سلوك الأفراد وتؤثر في حياتهم اليومية، حيث تشمل جوانب دينية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية وجمالية.

فالقيم الدينية تركز على إيمان الفرد وتوجيه سلوكياته وفقا لمبادئ الدين والشريعة الإسلامية السمحة، أما القيم السياسية فتحدد مواقف الأفراد تجاه العدالة والحرية والديمقراطية، في حين أن القيم العلمية والمعرفية تدفع الأفراد للبحث عن المعرفة والفهم، بينما القيم الاجتماعية تهتم بتنظيم العلاقات بين الناس وتعزيز التعاون والاحترام، كما أن القيم الاقتصادية تدير توزيع الموارد لتحقيق رفاهية المجتمع، أما القيم الجمالية فتساهم في تقدير الجمال في مختلف أشكاله.

---

[1]- محمود عادل، مبادئ الاقتصاد، القاهرة: دار النهضة العربية، ص. 75.

[2]- الهاشمي علي، مبادئ الجمال في الفن، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص. 53.

[3]- الصادق مصطفى، الجمال والفن، عمان: دار الثقافة، ص. 89.

وتتميز القيم بمجموعة من الخصائص الأساسية التي تميزها عن غيرها من المفاهيم الاجتماعية[1]:

أولا: القيم تعتبر ثابتة نسبيا، حيث تبقى أساسا ثابتا للمجتمع، رغم أنها قد تشهد بعض التغيرات الطفيفة على مر الزمن، إلا أن جوهرها يظل كما هو؛

ثانيا: القيم تعد بمثابة مرشد للسلوك، حيث توجه الأفراد في اتخاذ قراراتهم اليومية بناء على معايير اجتماعية تعتبر صوابا أو خطأ، كما أن القيم تتمتع بخاصية التغير الثقافي، فكل مجتمع يطور مجموعة من القيم التي تتناسب مع ثقافته وعاداته، مما يجعل هذه القيم تختلف من مكان لآخر؛

ثالثا: تكتسب القيم من خلال التنشئة الاجتماعية، حيث ينقل المجتمع قيمه وأخلاقياته للأفراد من خلال الأسرة والمدرسة والمحيط الاجتماعي بشكل عام.

هذه الخصائص تجعل القيم عنصرا حيويا في تحديد الهوية الاجتماعية والسلوكيات الجماعية.

---

[1]- عابدين حسين، علم الاجتماع (2002). القاهرة: دار الفكر العربي، ص. 112.

المحور الثاني: مظاهر وأسباب أزمة القيم في العصر الحديث:

تعرف الأزمة في اللغة بأنها مأخوذة من الجذر "أزم" الذي يدل على الشدّة والضيق والانقباض، أي الحالة التي تتطلب حسما ومواجهة عاجلة. وهي كذلك مجموع الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن والمستقر سواء كان على مستوى الفرد أو الدولة[1].

أما في مجال الأخلاق والقيم، فالأزمة تعني حالة من الاختلال أو الضعف أو التراجع في المنظومة القيمية والأخلاقية لدى الفرد أو المجتمع، تؤدي إلى تصادم المعايير وفقدان الوضوح في التمييز بين الخير والشر، والصواب والخطأ، ما يهدد التماسك الاجتماعي ويستدعي مراجعة وتجديدا للقيم، وبذلك تمثل أزمة القيم لحظة توتر وتناقض بين المبادئ المثلى والواقع المعاش، تفرض على المجتمع البحث عن حلول لاستعادة التوازن الأخلاقي.

والحقيقة أن مشكلة كل مجتمع هي مشكلة أخلاقية في جوهرها[2]، ما يؤكد أن أي أزمة حضارية أو اجتماعية تنبع أساسا من أزمة القيم والأخلاق.

1- مظاهر وتجليات أزمة القيم في العصر الحديث:

[1] - فيصل سعد متعب المطيري، تأثير استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي، شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال، 2011/2010، ص30.

[2] - مالك بن نبي، شروط الحضارة، ص 86.

إن القيم من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات المشكلة للبنية الأخلاقية والثقافية المنظمة لسلوك الأفراد، الموجهة لتفاعلهم داخل الجماعة؛ غير أن المتأمل في الواقع الحالي يظهر له بوضوح اختلالا متناميا في المنظومة القيمية تتمظهر في تحولات سلوكية واجتماعية عميقة تهدد توازن المجتمع وتضعف روابطه الإنسانية.

يسعى هذا المحور إلى تقديم قراءة تحليلية لأبرز تجليات أزمة القيم، من خلال رصدها في عدد من الفضاءات الاجتماعية الحيوية، في أفق تشخيص دقيق يمهد للبحث في الأسباب وسبل المعالجة لاحقا.

1-1- في الأسرة:

تعتبر الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية التي أسهمت بشكل أساسي في بناء المجتمعات البشرية وتنظيم العلاقات بين أفرادها منذ نشأة الإنسان، فهي الخلية الأساس المساهمة في نقل القيم الثقافية والاجتماعية، وفي تشكيل الهوية الفردية والجماعية، وهي الموئل الأول الذي يتلقى فيه الإنسان أولى القيم والتصورات التي تشكل رؤيته للعالم، ودورها لا يقتصر على الإنجاب أو التنشئة والرعاية فقط، بل يتعداه إلى بناء الحضارة نفسها، إذ أن الحضارة تنشأ من تربية الفرد وتوجيهه نحو الكمال، وهذا ما لا يتحقق إلا من خلال الأسرة التي تحيطه بالحب والانضباط والتوجيه السليم بما يسهم في تكوين ملامح شخصيته الأساسية التي تلازمه مدى الحياة.

ومع تفشي أزمة القيم في المجتمعات الحديثة، يبرز التفكك الأسري كأحد أبرز مظاهر هذه الأزمة؛ حيث يتم تدمير الروابط الأسرية، ويختفي دور الأسرة كمصدر للقيم والتوجيه، مما يسهم في مشاكل اجتماعية وانحرافات سلوكية، فيكون من آثار ذلك؛ كثرة الطلاق والاضطرابات العاطفية للأبناء بسبب الحيرة في الانحياز لأي طرف، سواء كان أبا أو أما، فضلا عن فقدان الابن شعوره بالأمن نتيجة التفكك الذي حل بالأسرة، ما من شأنه أن يؤثر على تحصيله المعرفي وتفوقه الدراسي.

ومن هنا تأتي الأزمة القيمية، وربما تجد المرأة كذلك نفسها محرومة من الدعم المالي والعاطفي، وتواجه قيودا تحد من حريتها في اتخاذ القرارات وفي كثير من الأحيان يعاملها المجتمع بنظرة مشوبة بالشك والريبة نتيجة غياب شريك حياة يمدها بالاستقرار والراحة، ما قد يدفعها إلى تبني نظرة سلبية نحو الحياة، فتجد نفسها في مواجهة تحديات اجتماعية ونفسية قد تؤدي بها إلى الانحراف عن القيم والأخلاق.

وتتجلى انعكاسات التفكك الأسري على الحالة العاطفية والنفسية للأبناء؛ فالأطفال الذين ينشؤون في بيئة أسرية يسودها التوتر والعداء بعيدا عن الحب والرعاية، يواجهون صعوبة في بناء شخصية مستقرة وسوية، تخلق لديهم مشاعر سلبية تجاه الحياة والمجتمع، وتظهر هذه المشاعر على شكل انحرافات سلوكية، كالتمرد على القيم الأخلاقية، والميل إلى

تعاطي المخدرات أو بيعها أو الترويج لها، أو في ارتكاب الجرائم أو الانخراط في علاقات غير مشروعة.

وتشهد محاكم الأحداث العديد من الجرائم التي يرتكبها الأطفال الذين نشؤوا في أسر مفككة؛ والسبب أن حياتهم تفتقر إلى مرشد يرشدهم إلى تبني سلوك مقبول وسليم تجاه مجتمعهم فيتحولون إلى طاقات غير منتجة أو حتى مدمرة، مما يعوق التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

ومن هنا يبدو واضحا مدى خطورة تفكك الأسرة على الأبناء، إذ لا تقتصر آثاره على تراجعهم الدراسي والأخلاقي وعدم الإسهام في بناء مجتمع مسؤول، وإنما تمتد لتؤكد مشكلة "صراع بين الأجيال" التي ساعد على تفاقمها بالإضافة إلى التفكك الأسري- اتساع الهوة بين الآباء والأبناء في ظل التطور الحضاري المادي المذهل، كما أن لوسائل الاتصال المعاصرة دورها في هذه المشكلة، وكذلك القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، لما تقدمه من انفتاح كبير على عالم الغرب بمساوئه ومحاسنه[1].

ومن المؤكد أن التفكك الأسري يؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لانحراف أفراد الأسرة، وتشتت أفرادها يترتب عنه شعور عميق بعدم الأمان بما يضعف قدرة الفرد على التعامل مع

[1]- مجموعة من الباحثين، كتاب الأمة: التفكك الأسري (الأسباب والحلول المقترحة)، ص 72.

التحديات التي يواجهها، مما يدفعه إلى البحث عن حلول بديلة سهلة لتحقيق أهدافه، دون النظر إلى مشروعيتها من عدمه.

ولا شك أن الوالدين هما المعلمان الأساس لترسيخ القيم وتثبيتها في نفوس أبنائهم وأخلاقهم؛ ومن هذه القيم حسن التربية وحسن الأخلاق. وغياب هذا الدور غياب للقيم، فحين ينشأ الأبناء في كنف والدين يتسمان بالاتزان العاطفي والحزم التربوي، فإن ذلك ينعكس إيجابا على نموهم النفسي والاجتماعي، ويمنحهم شعورا بالأمان والطمأنينة، فوجود شخص موثوق في حياتهم يشكل سندا يعينهم على تجاوز الصعوبات، ويغرس فيهم الثقة في النفس والقدرة على التكيف مع تحديات الحياة، غير أن هذا الجو الأسري الدافئ الذي يفترض أن يكون مصدرا للقوة والدعم، بدأ يتراجع بشكل تدريجي بفعل الاستخدام المفرط للأجهزة الذكية خاصة الهواتف منها.

وقد أظهرت دراسات حديثة، من بينها دراسة أجريت سنة 2016[1]، أن الانغماس في العالم الرقمي لساعات طويلة أضعف التفاعل الأسري، وأدى إلى نوع من التباعد العاطفي بين أفراد الأسرة؛ إذ أصبح العديد من الأبناء، بل وحتى الآباء، يفضلون قضاء أوقاتهم أمام الشاشات بدلا من الانخراط في أنشطة جماعية أو حوارات أسرية، ومع مرور الوقت، تحولت الأجهزة

[1]- دراسة: علاقة طردية بين استخدام مواقع التواصل والتفكك الأسري، دراسة منشورة بصحيفة سبق الإلكترونية، الدكتور محمد عبدالوهاب الفقيه كافي، والدكتور حاتم علي الصالحي.

الذكية من وسيلة للتواصل إلى أداة للهروب من الواقع الأسري، وهو ما أفقد العلاقات داخل البيت دفأها الطبيعي، وساهم في تراجع الإحساس بالمساندة والانتماء.

وهكذا؛ فإن الإحساس بأن هناك من يساند الأبناء ويسعى لحل مشكلاتهم، والذي يعد أساس التوازن النفسي، بدأ يتراجع ويقل تدريجيا في كثير من البيوت، ليحل محله شعور بالوحدة والانفصال، حتى وإن اجتمع الأفراد تحت سقف واحد.

وهذا ما يجعل من ضرورة ترشيد استخدام التكنولوجيا خاصة الهواتف الذكية داخل الأسرة أمرا ضروريا لاستعادة الدفء الأسري والتلاحم الإنساني الذي يميز البيئات الأسرية السليمة.

1-2- في المدرسة:

المدرسة مؤسسة تربوية واجتماعية تعنى بنقل المعارف والمهارات والقيم من جيل إلى آخر، وتعد أحد أبرز الوسائل التي يعتمد عليها المجتمع في تنشئة أفراده وإعدادهم للحياة، وهي حلقة وصل بين الأسرة والمجتمع تقوم بدور أساسي في التنشئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فهي بذلك مؤسسة تربوية واجتماعية رسمية، تهدف إلى تربية الفرد وتعليمه وتكوينه معرفيا وأخلاقيا واجتماعيا، ضمن إطار منظم وممنهج، وتحت إشراف هيئات

تعليمية متخصصة، ووفق مناهج محددة تهدف إلى تحقيق النمو الشامل للمتعلمين، وتأهيلهم للاندماج في المجتمع والمساهمة في تطوره[1].

لذلك يقع على عاتقها الدور الكبير في ترسيخ القيم وبناء شخصية المتعلمين، غير أن الواقع التربوي اليوم يشهد تراجعا في حضور بعض القيم داخل الفضاء المدرسي، الأمر الذي يستدعي تحليل هذه الأزمة وتأمل مظاهرها المختلفة، وأسبابها المحتملة، وانعكاساتها على المناخ التعليمي والسلوك الفردي والجماعي داخل المدرسة.

منذ نشأتها؛ ارتبطت المدرسة بأدوار تتجاوز نقل المعارف إلى بناء الإنسان في أبعاده الفكرية والوجدانية والسلوكية، ما يجعلها فضاء يتشكل فيه وعي النشء، وتتبلور فيه معالم شخصيتهم، إلا أن هذا الدور الحيوي أصبح يقل نظرا للتطورات التي يشهدها المجتمع، والتي انعكست بشكل واضح على الحياة المدرسية. فلم يعد من النادر أن نرصد سلوكيات تنم عن خلل قيمي عميق، يتجلى في العلاقات اليومية داخل المدرسة، وفي نظرة المتعلم لذاته ولغيره، وحتى في طريقة تعامله مع المكان والزمان المدرسيين.

ويشكل السلوك العدواني للعنف مظهرا من مظاهر أزمة القيم في المدارس، والعنف المدرسي هو سلوك عدواني يستخدم فيه القوة أو التهديد بالإيذاء من قبل أحد الأفراد في

[1]- الموسوعة التربوي، يونس عبد الحميد، دار الفكر العربي، 2005، ص. 142، وزهدي، أحمد المدخل إلى علم التربية. دار الفكر العربي، 2001 - بتصرف.

المؤسسة التعليمية ضد آخرين داخل البيئة المدرسية، ويشمل العنف الجسدي والنفسي، اللفظي والعاطفي[1].

ويتخذ العنف أنماطا مختلفة، مع الوقت الذي أصبح ممارسة العنف المدرسي داخل المدرسة ظاهرة مقلقة تتعدد أشكالها وتتجاوز ما كان يعتبر استثناء في الماضي تجاوزا. ومن ذلك؛ العنف الذي يمارسه متعلم على متعلم آخر كمزاح عابر، بيد أن أصبح سلوكا يوميا يمارس فيه بعض المتعلمين الضغط والترهيب على زملائهم، سواء بالكلام الجارح أو بالعنف الجسدي.

وفي المقابل لا يمكن إغفال ما يقع أحيانا من بعض المدرسين تجاه المتعلمين، حين يستعمل التهديد أو الإهانة أو حتى العنف الجسدي كوسيلة لضبط الفصل الدراسي، وهو عامل يضعف العلاقة التربوية ويزرع الخوف بدل الاحترام بينه وبين متعلميه.

غير أن ما يثير القلق أكثر، هو ما أصبحنا نلاحظه في مدارسنا المغربية من عنف يمارسه بعض المتعلمين ضد مدرسيهم، في مشهد غريب عن قيمنا، تهان فيه الكرامة التربوية، حيث يضرب المدرس أو يشتم داخل الفصل الذي يفترض أن يكون فضاء للعلم والتعلم والاحترام المتبادل.

[1]- الحبيب عوض عبد الحبيب، الظواهر الاجتماعية في التعليم: دراسة في العنف المدرسي. القاهرة، دار النشر العربية، ص. 34.

إنها أشكال مختلفة للعنف تعكس خللا عميقا لا يمكن معالجته داخل المدرسة وحدها، بل تحتاج إلى تضافر جهود الأسرة والمجتمع ككل لإعادة الاعتبار لقيم الاحترام والانضباط.

بناء على ذلك كشفت دراسة حديثة لوزارة التربية الوطنية بالمغرب عن كون العنف الذي يمارسه المتعلم ضد مدرسه يحتل الصدارة في قائمة أنواع العنف داخل المدرسة بنسبة 20%، تليها حالات العنف الذي يمارسه المتعلم إزاء زميله المتعلم بنسبة 11%، وعنف المتعلم تجاه إدارة المدرسة بنسبة 8%. ويعزى تصاعد حالات عنف المتعلم ضد مدرسه في المدرسة المغربية إلى تشابك عوامل مختلفة تتباين بين ما هو نفسي يرتبط بشخصية المتعلم ذاته، وما هو بيداغوجي وتربوي، وعوامل أخرى ذات طبيعة مجتمعية، من قبيل انتشار قيم الأنانية وتفشي مظاهر الفقر والتفكك الأسري[1].

وتزايدت حالات اعتداء المتعلمين على مدرسيهم في الآونة الأخيرة؛ كانت أشهرها حالة المتدرب الذي اعتدى جسديا على مُدرسته في مادة اللغة الفرنسية في إحدى المؤسسات التعليمية التابعة لمعهد التكوين المهني بمدينة أرفود، حيث شق رأسها بآلة حادة قال البعض بأنها

[1]- اعتداء التلاميذ على أساتذتهم يتصدر العنف المدرسي بالمغرب، مقال صدر بتاريخ الاثنين 28 ربيع الثاني 1434 هـ الموافق ل 11 مارس 2013م. قناة العربية.

"ساطور" نتج عنه وفاة الأستاذة بعد صراع مرير مع إصابات خطيرة تعرضت لها إثر اعتداء دموي في الشارع العام[1].

وحظيت هذه الحالة بمتابعة مجتمعية وإعلامية كثيفة قبل أسابيع قليلة، وهي الواقعة التي دفعت الهيئات المجتمعية والمنظمات للدعوة إلى ضرورة فهم أسباب العنف المدرسي.

في ما تعرضت مؤخرا أستاذة مادة التربية الإسلامية في مدينة بيوكرى لاعتداء من طرف تلميذتها بعد أن جردتها من بعض ملابسها أمام أعين ومرأى التلاميذ[2].

وغير بعيد عن ذلك؛ تعرض مدير مؤسسة ثانوية إعدادية بالمديرية الإقليمية للتعليم بالشماعية لاعتداء من طرف أحد المترشحين للامتحانات الإشهادية إثر ضبطه متلبسا باستخدام الهاتف المحمول خلال فترة الامتحانات، ما أدى إلى خلاف بين التلميذ والمدير حين طلب منه تسليم الهاتف، والذي قابله التلميذ برفض حاد تحول إلى هجوم جسدي عنيف أسقط المدير أرضا وألحق به إصابات متفاوتة الخطورة، استدعت نقله على وجه السرعة إلى المستشفى لتلقي العلاجات الضرورية[3] ... وغيرها من مظاهر العنف كثير.

---

[1]- لقراءة تفاصيل الخبر؛ وفاة الأستاذة "هاجر" بعد تعرضها لاعتداء وحشي من طرف تلميذها... من يتحمّل المسؤولية؟ أرفود: ماروك ACTU الأخبار في الصدارة، أبريل 15, 2025.

[2]- لقراءة تفاصيل الخبر؛ صادم .. تلميذة تعتدي على أستاذة وتجردها من ملابسها داخل القسم، أخبارنا المغربية، 14 مارس 2025.

[3]- لقراءة تفاصيل الخبر؛ بعد أستاذة أرفود...مدير مؤسسة تعليمية يفارق الحياة بعد اعتداء تلميذ، صباح أكادير، 14 أبريل 2025.

وتعيد هذه الوقائع إلى الأذهان تساؤلات مؤرقة حول تنامي ظاهرة العنف المدرسي وضرورة اتخاذ تدابير وقائية وعقابية لضمان أمن وسلامة الأطر التربوية والإدارية وسط مجتمع تسوده أزمة القيم.

ومن مظاهر الأزمة أيضا؛ الغش الذي يقوض الأسس الأخلاقية داخل المدرسة، لأنه يفضي إلى تراجع قيمة الاجتهاد ويضعف ثقافة الاستحقاق، وما يزيد من خطورته هو التساهل مع هذه الظاهرة أو التغاضي عنها، بل أحيانا التواطؤ الضمني من بعض الأطراف داخل المنظومة التربوية، ما يبعث رسائل سلبية للمتعلمين مفادها أن بلوغ النتائج لا يقتضي الالتزام بالمبادئ، وهذا الفعل يسهم تدريجيا في ترسيخ سلوك الانتهازية، ويكرس نمطا من التفكير يبرر الغش أنه وسيلة مشروعة للنجاح.

وفي ظل هذا الوضع، تغدو المدرسة عاجزة عن أداء وظيفتها الأخلاقية، ويتراجع دورها في إيقاظ الضمير الفردي والجماعي للأفراد، ما يعزز عمق أزمة القيم التي أصبحت تمس جوهر العملية التعليمية برمتها.

ويعد غشا كل محاولة أو عمل يرمي إلى تغيير نتيجة الامتحان بوسائل غير مشروعة، سواء تم ذلك من طرف المترشح نفسه أو بمساعدة الغير، ويشمل ذلك استعمال الهواتف أو الأوراق أو التواصل مع الخارج بطريقة غير مرخص بها[1]، وهو استخدام وسائل غير مشروعة

[1]- القانون رقم 13.02 المتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية، الناشر: موقع جريدة الاتحاد الاشتراكي.

للحصول على معلومات أو نتائج لا تعكس الجهد الحقيقي، وهو خيانة للأمانة وتعد على قيم النزاهة، ويشكل خطرا على تكافؤ الفرص والمجتمع[1].

والمتعلم من زاويته الخاصة ينظر إلى الغش كوسيلة "ذكية" من وسائل تحقيق النجاح، وتكمن خطورة هذا السلوك في كونه لا يقتصر على فترة الامتحانات فحسب، بل يكرس ثقافة التواكل والتحايل، ويفقد المتعلمين الثقة في أنفسهم، كما يضعف الشعور بالمسؤولية والانتماء، والأسوأ من ذلك التساهل مع هذه الظاهرة، بل وأحيانا تشجيعها من قبل بعض الأطر أو أولياء الأمور، ما يسهم في ترسيخها كسلوك "مقبول"، الأمر الذي يهدد المنظومة القيمية برمتها ويؤسس لمجتمع يغيب فيه مبدأ تكافؤ الفرص، وتضعف فيه الرقابة الذاتية والضمير الأخلاقي.

والمقلق في الأمر أن هذا السلوك لا يظل محصورا في الإطار الدراسي، بل امتد ليشكل طريقة التعامل مع مختلف مجالات الحياة، كما أن تساهل بعض الأطر التربوية أو أولياء الأمور مع هذه الممارسات – بدعوى "التعاون" أو "مساعدة الأبناء" – يمهد عن وعي أو غير وعي في إضفاء نوع من الشرعية عليها، كعامل يهدد بجيل فاقد للضمير المهني، ضعيف في مواجهة التحديات، يصعب عليه بناء مجتمع قائم على النزاهة وتكافؤ الفرص.

[1]- محمد أنويكة، الغش في الامتحانات خيانة للأمانات، الأمانة، الموقع الرسمي لحزب الاستقلال، تاريخ النشر 5 :يونيو 2021.

ومن أبرز مظاهر أزمة القيم التي بدأت تطفو على سطح المنظومة التعليمية، ذلك التركيز المفرط على المعدل (أو النقطة) باعتبارها الغاية الأساسية من التعليم، في مقابل إهمال الأبعاد التربوية التي تعد جوهر العملية التعليمية التعلمية.

فقد تحولت المدرسة في أذهان العديد من المتعلمين، وأحيانا حتى لدى بعض الأطر التربوية والأسر إلى فضاء للحصول على الشهادة أو المعدلات المرتفعة، لا إلى مكان تغرس فيه القيم وتبنى فيه الشخصية المتوازنة.

هذا الانزياح عن الدور التربوي للمؤسسة التعليمية جعل الكثير من السلوكيات غير السوية تمر دون مساءلة، ما دامت لا تؤثر على المعدل أو على الترتيب داخل الفصل.

وهكذا نلاحظ غياب جملة من قيم الصدق والانضباط والعمل الجاد لصالح أساليب التمويه والتحايل، أصبح المتعلم معها مجرد "صائد للنقط" بدل أن يكون متعلما نافعا لنفسه ومجتمعه، والمحصلة النهائية هي مخرجات تعليمية تفتقر في الغالب إلى الكفاءة الأخلاقية.

في العدد الأول من مجلة "كراسات تربوية" الصادر في شتنبر 2014، أشار المؤلف أن التركيز على المعدل (النقطة) كهدف رئيس في العملية التعليمية يعد مظهرا من مظاهر أزمة القيم التي تعيشها المدرسة المغربية، حيث أشار إلى أن هذا التركيز يؤدي إلى تراجع الاهتمام بتكوين شخصية المتعلم وتنمية قدراته النقدية والإبداعية، ما يفضي إلى إهمال الدور

التربوي الحقيقي للمدرسة. ويضيف أن هذا التوجه يسهم في تفشي ظواهر سلبية كالغش، وتعاطي المخدرات بكل أنواعها، وتفكك الأسر نتيجة الطلاق والأمية والبطالة وطغيان أسلوب العنف، ومشاكل أخرى كالتشرد والتسول والعدوانية والفردانية، لأن الأفراد أصبحوا لا يهتمون إلا بما يخدم مصالحهم الشخصية، وكذا الغش والرشوة والمحسوبية[1].

وفي ظل ما تعرفه المجتمعات المعاصرة من تحولات متسارعة، لم يعد الرهان على المدرسة مقتصرا على دورها التعليمي الصرف، بل غدت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاضطلاع بوظيفتها التربوية والأخلاقية، فالمدرسة ليست مجرد فضاء لتحصيل المعارف أو رفع المعدلات، وإنما هي بيئة خصبة لغرس القيم، وبناء المواطن الصالح المتوازن، رغم أن الواقع يكشف عن مفارقة مقلقة، حيث يتم "النفخ في النقط" أحيانا على حساب التربية، ويتم تهميش القيم لفائدة ممارسات تفرغ المدرسة من بعدها الإنساني، والأسوأ أن بعض مظاهر العنف والغش واللامبالاة، تجد لها موطئ قدم داخل الفضاء المدرسي.

1-3- في الفضاءات العمومية:

أصبحت الفضاءات العمومية في السياق المعاصر فضاء لتحولات اجتماعية وثقافية عميقة، لم تخلُ من مظاهر اختلال قيمي متنام، فهذه الفضاءات التي يفترض أن تؤطرها ضوابط التعايش المشترك ومبادئ الاحترام المتبادل، أضحت تشهد ممارسات وسلوكيات

[1]- مجموعة من الباحثين، كراسات تربوية، العدد: 01، تاريخ النشر: شتنبر 2014، الصفحة: 60

تفتقر إلى الحد الأدنى من الوعي الجماعي، والواضح الجلي أن "أزمة القيم" لم تعد حكرا على المجال التربوي أو الأسري، بل تعاني منه مختلف الفضاءات العمومية المختلفة منها الشوارع والمقاهي ووسائل النقل، والمنصات الرقمية التي باتت امتدادا للفضاء العمومي.

وتعتبر الأمانة إحدى القيم التي تمثل جوهر الأخلاق والصدق في التعامل مع الآخرين؛ لكن اليوم أصبحنا نشهد تراجعا واضحا لهذه القيمة في مختلف مجالات الحياة، إذ نجد أن الكثيرين يفضلون المكر والخداع والتلاعب لتحقيق مصالحهم الشخصية، وهذا التراجع في الأمانة ليس مقتصرا على الأفراد فقط، بل يطال أيضا المؤسسات والشركات وحتى بعض الهيئات الحكومية، ما أدى إلى زعزعة الثقة بين أفراد المجتمع.

ومع تزايد هذه الممارسات يصبح المجتمع أقل تماسكا، يصعب معه حينها بناء علاقات من التعاون والاحترام المتبادل بين أفراده، وهذه الظاهرة هي في حد ذاتها إحدى تجليات أزمة القيم التي نعيشها اليوم؛ وهي تسلط الضوء على الحاجة الملحة لإعادة تأصيل الأمانة وتعزيزها في حياتنا اليومية، ولو أن مسؤولية حفظها ورعايتها بل وحتى حملها عظيمة، يقول الله عز وجل ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ ۖ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[1].

[1]- سورة الأحزاب، الآية 17.

والأمانة ضد الخيانة، وأصل الأَمْن: طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأمانة مصدر (أمِن)[1]، فكل ما فرضه الله على العباد هو أمانة؛ كالصلاة والزكاة والصيام وأداء الدين وأوكدها الودائع وأوكد الودائع كتم الأسرار[1].

والإنسان لا بد أن يحافظ على الأمانة وأن يستحضر عظمتها في معاملاته اليومية بعيدا عن كل مظهر يؤدي به إلى خيانتها من معاملة محرمة كالرشوة التي تعتبر من أبرز مظاهر أزمة القيم التي تؤثر بشكل كبير على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، والتي يعطى فيها المال لإحقاق الباطل أو إبطال الحق، لأن في ذلك انتهاك صارخ للعدالة والمساواة، لأنها تسهم في تحويل القيم الأخلاقية إلى وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.

فالموظف أو المسؤول في أداء عمله يجب عليه استحضار مسؤوليته في أداء مهامه وعمله وعليه أن يؤديه على أكمل وجه وبإتقان مبتعدا عن كل مظاهر فساد الأمانة بما في ذلك الغش في المعاملات اليومية والكذب الذي هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، لقوله ﷺ «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، وهو مسؤول عن أي تقصير في ذلك.

ويعد التعاون من الأسس التي يقوم عليها أي مجتمع ناجح، فهو الذي يجسد مدى تضافر الجهود من أجل تحقيق أهداف مشتركة وتعزيز الرغبة في بناء بيئة متكاملة يسودها التفاهم والاحترام المتبادل، لأن غاية التعاون مساعدة الناس بعضهم بعضا بما فيه التعاون على البر

[1]- لسان العرب، ابن منظور، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ج. 1، ص. 133.

والتقوى، والقيام بالأعمال التي ترضي الله تعالى، سواء كانت هذه الأعمال فردية أو جماعية، إذ يعتبر بذلك شكلا من أشكال التفاعل بين الأفراد أو الجماعات التي تشترك في أداء مهام محددة تسهم تحقيق مصلحة جماعية أو هدف عام.

إلا أن ما نشاهده اليوم في العديد من المجتمعات من تراجع في هذه الروح يعتبر من أبرز مظاهر أزمة القيم التي نعيشها، ففي ظل تزايد الفردانية والانشغال بالمصالح الذاتية، أصبح التعاون بين الأفراد نادرا، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء المؤسسات والفرق والمجتمعات بشكل عام. وغياب روح التعاون لا يتوقف عند الحدود الشخصية للشخص، بل امتد ليطال مجالات عدة كالعمل الجماعي في المؤسسات، التعليم، وحتى في العلاقات الأسرية.

ومما نلاحظه الآن في مجتمعنا والذي ساهم في أزمة القيم؛ التمييع وغياب الحياء وهما من الظواهر التي أصبحت تزداد وضوحا في العديد من المجتمعات، يمثلان أحد أبرز مظاهر أزمة القيم التي نعيشها في العصر الحديث؛ فالتمييع، تراجع للحدود بين القيم الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى الفوضى في المعايير ويعزز السلوكيات التي كانت تعد في السابق غير مقبولة، بينما غياب الحياء، الذي يتجلى في انعدام الحشمة والاحترام للمبادئ الاجتماعية والدينية، يعكس تدهورا في فهم الأفراد لما هو لائق وغير لائق.

---

[1]- مفردات ألفاظ القرآن، الكفوي عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد عبد الله دراز، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1994، ص. 82.

وهذه الظواهر تؤدي إلى تفكك النسق الاجتماعي وخلق بيئة يسودها الفوضى، ونتيجة لذلك تضعف قدرة المجتمع على الحفاظ على التوازن بين قيمه التقليدية ومتطلبات التقدم.

ومما لا مناص منه أن منظومتنا التربوية عملت على حماية القيم الجماعية المنظمة للباس في الفضاءات المدرسية، وأصدرت مذكرات، منها المذكرة الوزارية رقم 283 بتاريخ 18 دجنبر 1979، التي تنظم اللباس داخل المؤسسات التعليمية؛ حيث يتم منع أي لباس يعتبر خارجا عن المألوف، بل قد يتم حرمان صاحبه من الدراسة.

وقد حدد المشرع مفهوم "الإخلال العلني بالحياء" في القانون الجنائي، مع وضع العقوبات المناسبة وحدد معناه، وشروط تحققه، ونوع العقوبات الواجبة على المخل به[1] .

ومن جهة أخرى، يكشف الموقف من اللباس المختلف عن صراع بين بنى فكرية وقيمية متناقضة؛ إذ يسعى البعض إلى تكريس نماذج اجتماعية تقليدية، في حين يسعى البعض الآخر إلى دعم حرية الأفراد في التعبير عن أنفسهم، وفي هذا السياق تحول اللباس من مجرد وسيلة لحماية وستر الجسد إلى وسيلة للتعبير عن الهوية والانتماء، سواء كان جماعيا أو

[1]- ينص الفصل 483 من القانون الجنائي المغربي على أن من ارتكب إخلالا علنيا بالحياء وذلك بالعرى المتعمد أو بالبذاءة في الإشارات أو الأفعال يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من مائة وعشرين إلى خمسمائة درهم، ويعتبر إخلالا علنيا متى كان الفعل الذي كونه قد ارتكب بمحضر شخص أو أكثر شاهدوا ذلك عفوا أو بمحضر قاصر دون الثامنة عشرة من عمره أو في مكان قد تتطلع إليه أنظار الجمهور، ومن التدقيق في هذا العصر يتبين أن أركان جريمة الإخلال العلني بالحياء ثلاثة:
الركن المادي وهو كل فعل يرتكبه الجاني ويكون مخلا بالحياء.
العلانية ولها نفس المعنى اللغوي وهي أهم ركن في الجريمة.
الركن المعنوي النية الجرمية أو خطا الجاني.

فرديا، كما أصبح وسيلة لتمييز الأفراد والجماعات بعضها عن البعض، بل وتدعيم القيم والمعتقدات التي يمثلها كل فرد أو مجموعة.

إن غياب الحياء في الكلام والتصرفات أصبح من أبرز مظاهر الأزمة القيمية التي يعاني منها المجتمع في العصر الحديث، فقد أصبحنا نسمع كلمات نابية ومسيئة تقال وتردد بشكل متكرر في الأماكن العامة والخاصة، سواء في البيت أو في الشارع أو حتى في المدرسة، وتصبح هذه الكلمات وكأنها جزء من الحياة اليومية[1] التي لا تثير أي استنكار.

إن هذا التحول يعكس تفشي ظاهرة تمييع القيم والأخلاق، وإلى جانب ذلك أصبحنا نتقبل تصرفات غير لائقة كان من المفترض أن تعتبر مرفوضة، والمؤسف أن هذه التصرفات غير الأخلاقية تشمل العديد من السلوكيات التي تضر بالمجتمع وتقلل من احترام الآخرين، والأسوأ من ذلك هو تقبل المجتمع لها على اعتبار أنها أصبحت جزءا من "العادي" وأن

[1]- ففي المنازل؛ قد يسمع الأطفال كلمات جارحة من قبيل: "أنت لا تصلح لشيء"، أو "تغضبني كثيرا"، اغرب عن وجهي"، وهي عبارات تزرع في النفوس الصغيرة مشاعر النقص والرفض. أما في الشوارع، فكثيرا ما يتبادل الناس السبب والشتم لأتفه الأسباب، وتُقال عبارات من قبيل: "أنت حمار!" في نقاشات ثنائية أو جماعية لا تستحق ردا أصلا، بل إن الأمر بلغ بعض الفصول الدراسية؛ حيث يتبادل التلاميذ عبارات قادحة جارحة، تصل أحيانا إلى حد الإهانة الصريحة كـ"أنت كسول!" أو "لن تنجح أبدا!"، وأحيانا تنزلق ألسنة بعض المدرسين في لحظات انفعال إلى تعبيرات تفتقر إلى الحس التربوي، الأمر الذي يضعف هيبة المدرسة ويشوّه صورتها القيمية.

إن خطورة هذا الانزلاق لا تكمن في الألفاظ ذاتها فحسب، بل في تحوّلها إلى سلوك طبيعي ومقبول في المجتمع (عادي)، الأمر الذي يؤدي إلى تطبيع العنف اللفظي، وتراجع منظومة الاحترام داخل المجتمع، ولا سيما بين النشء. وهكذا، تُؤسس هذه الظاهرة لصيغة تواصلية مشوهة، قوامها العنف والرفض بدل الاحترام والحوار.

الانحراف عن القيم الأخلاقية هو أمر مقبول، بل أصبح معيارا للحداثة والتطور ما يعزز انحطاط المبادئ الأخلاقية والتربوية.

إن هذه الأزمة تحتاج إلى تدخلات سريعة وشاملة على مختلف الأصعدة، من الأسرة والمدرسة والمجتمع ككل، لتوعية الأفراد بأهمية التمسك بالقيم والأخلاق الفاضلة التي تحافظ على تماسك المجتمع وتقدمه.

1-4- في الإعلام وفي وسائل التواصل الاجتماعي:

تعرف وسائل الإعلام بأنها الأدوات والوسائل التي تستخدم لنقل المعلومات والأخبار والآراء إلى الجمهور، وتشمل الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتعد من أهم أدوات التواصل الجماهيري؛ بحيث تلعب دورا هاما في تشكيل الرأي العام وبث الوعي المجتمعي والسياسي والثقافي، وتتراوح تأثيرات وسائل الإعلام بين الإيجابية والسلبية بناء على محتواها وطريقة تقديمها، غير أنه أصبحنا نلاحظ أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت بعيدة عن ما يجب أن تقدمه من أخبار ومعلومات لمتصفحيها في عصرنا الحالي، الأمر الذي جعل الكثير من روادها يتطبع مع التفاهة؛ ما جعلها فضاء يتداول فيه الكثيرون محتوى لا يحمل قيما حقيقية، والمتصفح لها سيلاحظ أن معظم المقاطع التي يتم

مشاركتها لا تقدم سوى التفاهة التي أصبحت محط اهتمام أزيد من المقاطع التي تشارك المحتوى المفيد المراعي لقيم المجتمع ومبادئه.

ومن المعلوم أن تتبع المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي من الأمور التي صارت أكثر انتشارا خاصة لدى فئة المراهقين والشباب ومع كل "تراند[1]" أو "هاشتاغ[2]" جديد يظهر على هذه المنصات، يزداد تأثير هذه الظاهرة، في الوقت الذي يفترض أن تكون منصات التواصل مكانا لتبادل الأفكار المفيدة وبناء وعي جماعي، نجدها بدلا من ذلك تسهم في نشر ثقافة الاستهلاك السريع والمحتوى غير المفيد، ما يهدد القيم الثقافية والمعرفية التي يجب أن تظل حاضرة في حياتنا اليومية.

وتعتبر كذلك ظاهرة التشييء والتسليع من الظواهر المقلقة التي شهدها المجتمع في العقود الأخيرة، لاسيما مع وسائل الإعلام والإعلانات التجارية، والتسليع؛ عملية تحويل شيء غير مادي أو غير تجاري إلى سلعة قابلة للبيع والشراء، بحيث ينظر إليها كمصدر للربح فقط؛ ويشمل التسليع تحويل الأفراد أو القيم أو الثقافات إلى منتجات استهلاكية يتم تسويقها وتداولها في السوق؛ كما تشير إلى عملية تحويل الأفراد خاصة النساء والأطفال، إلى مجرد "سلع" تستخدم لتسويق المنتجات والخدمات.

---

[1]- "تراند" (Trend) كلمة تستخدم في مواقع التواصل الاجتماعي وتعني الشائع أو الرائج.

[2]- "هاشتاغ" (Hashtag) كلمة أو عبارة مسبوقة برمز #، تستخدم على وسائل التواصل الاجتماعي لتصنيف المحتوى وربطه بموضوع محدد، بحيث يمكن للمستخدمين البحث عنه بسهولة.

في هذا السياق، يتم استغلال جسد المرأة، وأحيانا الطفل كوسيلة لجذب الانتباه وزيادة المبيعات، ما يؤدي إلى تراجع قيمة الإنسان في المجتمع لصالح أهداف تجارية، فيكونان بذلك مجرد سلع قابلة للاستهلاك، مما يقلل من القيمة الإنسانية للمنتجات الثقافية والاجتماعية، ما يجعل المرأة تختزل في شكلها الجسدي فقط مع تغييب وتقليص دورها وكفاءتها وقدراتها العقلية في المجتمع.

إن هذا الاتجاه يعتبر جزءا من الأزمة القيمية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، ولمواجهة هذه الظاهرة أصبح من الضروري أن تتضافر الجهود التوعوية للحد من استغلال الأفراد في الأغراض التجارية، كما يجب التركيز على تعليم الأفراد وخاصة الأجيال الصاعدة أهمية احترام الإنسان في جميع جوانبه، مع العمل على تطوير تشريعات إعلامية تسهم في حماية الأفراد من هذه الظاهرة التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة القيمية.

إن أزمة القيم تظهر في الأسرة والمدرسة والفضاءات العمومية كظاهرة تتطلب حلا شاملا، يبدأ من تعزيز القيم داخل الأسرة والتعليم، ويمتد إلى تحسين سلوكيات الأفراد في الفضاءات العامة، لأن الأسرة هي الأساس في بناء المجتمعات البشرية وتنظيم العلاقات الاجتماعية، ومع تفشي أزمة القيم في المجتمعات الحديثة، يظهر التفكك الأسري كأحد أبرز مظاهر هذه الأزمة، مما يؤدي إلى مشاكل كالطلاق والانحرافات السلوكية، بيد أن الأساليب الحديثة مثل الانغماس في الأجهزة الذكية تؤدي أيضا إلى تراجع التفاعل الأسري، بما يؤدي

إلى ضعف الإحساس بالوحدة والتلاحم داخل الأسرة. كما تعد المدرسة كمؤسسة تربوية هامة لنقل المعارف وتشكيل شخصية الأفراد يسترعي المحافظة على هدفها هذا، لكنها ومع الأسف اليوم أصبحت تشهد أزمة قيم تؤثر على الجو المدرسي والسلوكيات داخل المؤسسة التعليمية، من أبرز مظاهر هذه الأزمة العنف المدرسي، وظاهرة الغش في الامتحانات التي تؤثر على نزاهة التعليم وتضعف من روح الاجتهاد. ولا شك أن المدرسة اليوم في حاجة إلى العودة إلى دورها الحقيقي في بناء الشخصية وتعزيز القيم الأخلاقية، أما في الفضاءات العامة كالشوارع والمقاهي ووسائل النقل فقد أصبحت تشهد تراجعا في القيم الأخلاقية، حيث تسود ممارسات تفتقر إلى الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع.

2- أسباب أزمة القيم في العصر الحديث:

تعد الأسرة والمدرسة والفضاءات العمومية من أبرز المؤسسات الاجتماعية التي تساهم بشكل مباشر في تشكيل القيم لدى الأفراد، وبالتالي في بناء مجتمع متماسك وراشد، إلا أن الواقع المعاصر يعكس أزمة واضحة في القيم التي تعتبر أساسا لنجاح الأفراد والمجتمعات على حد سواء؛ ففي الأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية لتنشئة الأفراد، يعاني العديد من الأطفال من تفكك أسري يترتب عنه ضياع الهوية، وفقدان الأمن النفسي، مما يؤدي إلى انحرافات سلوكية تتسبب في ضعف الوازع الأخلاقي، أما المدرسة التي من المفترض أن تكون بيئة لتشكيل الشخصية وتعليم القيم الأخلاقية، فقد أضحت هي الأخرى فضاء يعاني من

ظواهر سلبية منتشرة كالعنف والغش، ما يعكس تراجعا في فهم القيم الحقيقية للتعليم. وفي الفضاءات العمومية، سواء في الشارع أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تنتشر ممارسات تتسم بغياب الاحترام والأمانة، وهو ما يشير إلى تنامي ظواهر غير مقبولة تفرغ المجتمع من محتوى القيم الإنسانية.

كل هذه العوامل وغيرها تمثل جوانب من أزمة القيم التي تؤثر على تماسك المجتمع وقدرته على مواجهة تحديات العصر، وبالتالي بات من الضروري الوقوف عند الأسباب العميقة لهذه الأزمة لفهم حجم تأثيرها وكيفية معالجتها في سياق مجتمعي يعاني من تحولات متسارعة.

2-1- ضعف الوازع الديني:

يعد ضعف الوازع الديني من أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور القيم في المجتمعات المعاصرة، فحين يغيب الوازع الديني الذي يربط الإنسان بخالقه، تضعف الرقابة الذاتية ويصبح الفرد أكثر عرضة للوقوع في الانحرافات السلوكية والأخلاقية، والدين – في جوهره – منظومة متكاملة تغرس في النفس المبادئ السامية للقيم الأخلاقية كالصدق، والأمانة، والتسامح، والعدل، وعندما يقصى من حياة الناس ويطغى فيها المادي على الروحي تتراجع القيم الأخلاقية وتغيب المسؤولية وتتأثر سلبا حياة الفرد والمجتمع على حد سواء.

ولذلك اعتبر الدين من أهم معززات القيم الأخلاقية، وغاية بعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام إتمام مكارم الأخلاق، فعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول ﷺ «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق[1]» ولعل ما امتدح به الله عز وجل به نبينا محمد ﷺ حسن الخلق، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[2].

ومن أثر ضعف الوازع الديني؛ السلوكيات غير الأخلاقية كالكذب والغش والظلم، وكلها سلوكيات تجعل الفرد أقل تحريا للصدق والأمانة، فيبدأ في استخدام الأكاذيب لتحقيق مصالحه الشخصية. يقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[3]

والدين هو مرشد الأخلاق وهو أداة رقابة داخلية لسلوك الفرد، يستحضر من خلالها مراقبة الله عز وجل له في أقواله وأفعاله وممارساته اليومية موقنا أنه سيحاسب عليها، موجها بذلك إياها لتحقيق القيم الأخلاقية ساعيا في تزكيتها. وفي مقابل ذلك؛ فقدان الإنسان لهذا الوازع وعدم استحضاره لمراقبة الله له يؤدي به إلى التجرؤ على المعاصي والإغفال عن محاسبة النفس.

---

[1]- مسند الإمام أحمد، حديث رقم: 8952.

[2]- سورة القلم، الآية 4.

[3]- سورة النحل، الآية 105.

ومع مراعاة هذا الوازع يراعي الإنسان حقوق الآخرين، والبعد عنه يقلل شعوره بالمسؤولية تجاه الآخرين، ما يؤدي إلى تفشي الأنانية، والتنافس المفرط على المصالح الشخصية على حساب مصالح المجتمع. عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[1]، لذا فالدين يوجه الناس إلى إعلاء قيم التعاون والمشاركة والاهتمام بالآخرين، والمقصود؛ أن المؤمن لا يكون مؤمنا حقا تام الإيمان إلا بهذا الشرط؛ أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير، وما يحب لنفسه من ترك الشر، ويكره لأخيه ما يكره لنفسه، هذا هو المؤمن حقا. وإذا كان الإنسان يعامل إخوانه هذه المعاملة فإنه لا يمكن أن يغشهم أو يخونهم، أو يكذب عليهم، أو يعتدي عليهم، كما أنه لا يحب أن يفعل به مثل ذلك وهذا الحديث يدل على أن من كره لأخيه ما يحبه لنفسه أو أحب لأخيه ما يكره لنفسه فليس بمؤمن، يعني ليس بمؤمن كامل الإيمان[2].

إثر ذلك على الإنسان أن يصرف تركيزه في معاملاته على الجوانب المادية وما هو مادي تحقيقا للمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، اعتبارا أن الحياة المادية فانية، وأن يحاول الموازنة في ذلك بما تقتضيه المصلحة، لأن في ذلك قلة الاهتمام بالقيم الروحية والإنسانية.

---

[1] - صحيح البخاري، كتاب الإيمان، حديث رقم: 13.

[2] - شرح رياض الصالحين، الجزء 2، ص 589.

لهذا فالقيم الدينية تدعو إلى التأمل في الحياة الأخروية، قال الله تعالى ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا ۖ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ۚ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾[1].

وكما هو معلوم أن الأسرة نواة المجتمع، والدين يشدد على مبادئ التماسك الأسري، كالإحسان للوالدين، والعناية بالأبناء، والتعاون بين الزوجين، وغياب الوازع الديني يؤدي إلى تفكك الأسرة، ما يؤثر سلبا على القيم التربوية والأخلاقية. قال الله تعالى ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾[1].

وقد يسفر عن هذا السبب التشكيك في القيم والمبادئ التي يعززها الدين، فيجعل الأفراد غير قادرين على التمييز بين الصواب والخطأ، وبالتالي يصعب عليهم الالتزام بالقيم الأخلاقية نتيجة غياب الوازع الديني، فتتعرض الأسرة للعديد من المشاكل الناتجة عن الخلافات المستمرة المؤدية إلى الطلاق، والإهمال وغيرهما.

وهذه الظواهر تؤدي إلى انهيار العلاقات الأسرية يكون ضحيتها الأطفال بما يؤثر على مستقبل المجتمع بشكل عام.

[1]- سورة الحديد، الآية 20.

عندما يغيب الوازع الديني، تبدأ القيم في المجتمع بالتناقض والتضارب، فتصير القيم التي تعتبر محورية في المجتمع مهددة بالاضمحلال، فتظهر قيم أخرى بعيدة عن تعاليم الدين، الأمر الذي يُفضي إلى ضياع الهوية الثقافية والدينية، لأن الدين مرشد للأفراد والمجتمع في تحديد قيمه ومع غياب الوازع الديني، يصبح المجتمع أكثر فسادا واستعدادا للمشاركة في الفساد، كالرشوة والغش في المعاملات التجارية، ما يؤثر على استقرار الاقتصاد والمجتمع، وقد يتجه البعض إلى العنف والتطرف في حل المشكلات في كثير من الأحيان، متبنيا بذلك سلوكيات عدوانية أو متطرفة بدلا من اتباع أساليب سلمية للتعامل مع الخلافات في ابتعاد عن الأخلاق وهو ما يسفر عن خلل في المجتمع.

وهنا يجب علينا استحضار المسؤولية وعظمتها ودورها الأكبر في ترسيخ القيم الأخلاقية، ومعلوم أن الراعي كما عليه حفظ من استرعى وحمايته والتماس مصالحه فكذلك عليه تأديبه وتعليمه، وبذلك يكون الأزواج والآباء " قوامين " بالمسؤولية الدينية والاجتماعية الملقاة على عواتقهم خير مقام، وتكون حياتهم الشخصية والعائلية في مأمن من الهزات والأزمات، وإلا حقت عليهم وعلى من يقع تحت ولايتهم كلمة العذاب، في الدنيا قبل الآخرة[2]، فعن عبد الله بن عمر ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن

---

[1]- سورة الإسراء، الآية 23.

[2]- التيسير في أحاديث التفسير، الجزء 6، الصفحة 266.

رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»[1].

2-2- ضعف المنظومة التعليمية وتلاشي أثرها القيمي:

إن الأصل في المدرسة أن تربي المتعلم قبل أن تعلمه –وهذا ما كانت عليه مدارسنا قبل التطورات التي عرفها العالم وعرفته المنظومة التعليمية في العقود الأخيرة- إذ كانت المدرسة مؤسسة تربوية قبل أن تكون تعليمية وظيفتها الأولى التربية وغرس القيم وتوجيه سلوك المتعلمين وتنمية معارفهم ومداركهم، لكن اليوم تم تقليص دور المدرسة فأصبحت مجرد مؤسسة ناقلة للمعلومة، فصلت التربية عن التعليم، حتى أصبحنا أمام أجيال متعلمة تعاني من ضعف على المستوى القيمي، وهذا ما يجعل المدرسة اليوم مدعوة إلى استعادة دورها التربوي، وإعادة الاعتبار لمكانة المدرس كمرب، لأن التعليم لا يجب أن ينفك عن التربية.

ويعد ضعف البرامج التربوية الموجهة أحد الأسباب الرئيسة لأزمة القيم في المجتمعات المعاصرة، فقد أظهرت الدراسات أن غياب التركيز على التربية الأخلاقية في المناهج الدراسية أدى إلى تراجع في تمثل القيم على مستوى السلوك الفردي والاجتماعي، وفقا لدراسة بعنوان "نحو منهجية فعالة للتربية على القيم الأخلاقية"[2]، فإن مظاهر أزمة التربية على القيم

[1]- صحيح البخاري، حديث رقم: 7138 .

[2]- عبد السلام محمد الأحمر، نحو منهجية فعالة للتربية على القيم الأخلاقيةمركز الأمانة للأبحاث والدراسات العلمية، عبد السلام محمد الأحمر، 13 مارس 2023.

تتجسد في ضعف تمثلها على مستوى السلوك، سواء كانت هذه القيم ذات مصدر سماوي (إلهي) أو بشري، ما يجعلها عرضة للاستبعاد والإهمال أمام أطماع النفس وشهواتها، كما أشارت دراسة نشرت في "مجلة الشمال للعلوم الإنسانية" أن المنهاج الدراسي يلعب دورا مهما في تعزيز التربية الأخلاقية، وأن هناك حاجة ماسة لتضمين القيم الأخلاقية في المقررات الدراسية والأنشطة التربوية، مع التركيز على طرائق التدريس التي تعزز هذه القيم[1] .

ولا ننسى دور المعلم الذي يجب أن يكون قدوة في السلوك والأخلاق، وأن يسعى إلى إصلاح النفس قبل نقل المعرفة، والطفل إنما يقتدي بمعلمه في جل سلوكياته، فهو قدوة لا شعورية.

والمنهج الدراسي الذي لا يراعى فيه المستوى الذهني للتلاميذ في كل مرحلة من مراحل التعليم وبناء جزئيات العلوم على كلياتها والانتقال من الإجمال إلى التفصيل، أو لا يراعي تنمية جوانب الشخصية العقلية والنفسية والجسمية منهج فاشل لا تجني منه الأمة ثمرة علمية سوى الجمود والتخلف، والمدرس الذي لا يعطي تلاميذه القدر المناسب من المادة العلمية فيثقل كاهلهم ويحملهم ما لا يطيقون حفظا أو فهما أو يحدثهم بما لا يدركون ، أو لا يراعي حالهم في علاج ما يعرض لهم من شذوذ خلقي أو يفشو من عادات سيئة، فيقسو ويتعسف، ويأخذ الأمر دون أناة وروية، وتدرج وحكمة - المدرس الذي يفعل ذلك مدرس

[1]- خالد عبد الله فايز الشهري، عنوان الدراسة: دور المنهج الدراسي في تعزيز التربية الأخلاقية من وجهة نظر المعلمين في مدارس التعليم العام بمدينة نجران، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، يوليوز 2023.

فاشل كذلك. يحول العملية التعليمية إلى متاهات موحشة، ويجعل غرف الدراسة قاعات منفرة. وقس على هذا الكتاب المدرسي، فالكتاب الذي لا تنتظم موضوعاته وفصوله، ولا تتدرج معلوماته من السهل إلى الصعب، ولا تترتب جزئياته ترتيبا محكما منسقا، ولا يكون أسلوبه واضحا في أداء المعنى المقصود، كتاب ينفر القارئ من قراءته، ويحرمه من الاستفادة منه[1].

2-3- العولمة وتأثيرها على القيم:

العولمة[2] من المفاهيم الحديثة التي أثارت جدلا واسعا في مختلف الحقول الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و هي المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية، حيث أصبحت الأسواق المالية والإنتاجية أكثر ترابطا، وتجاوزت الشركات الحدود الوطنية لتشكل شبكات اقتصادية عالمية، حيث تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في مجالات الاتصال والمعلومات، مما أدى إلى تزايد الترابط والتداخل بين المجتمعات على المستويات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، حيث أدى ذلك إلى نشر النموذج الثقافي الغربي (خصوصا الأمريكي) عبر وسائل الإعلام والتكنولوجيا، مما أدى إلى تهديد الهويات الثقافية المحلية[3]، حيث لم يعد بالإمكان الحديث عن القيم بمعزل عما يبث

[1]- مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص 112.

[2]- العولمة هي انفتاح العالم وتزايد الترابط بين الدول والمجتمعات في مجالات الاقتصاد، والثقافة، والتكنولوجيا، والتواصل، بحيث أصبح ما يحدث في بلد ما يؤثر بسرعة على باقي بلدان العالم.

[3]- محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، الصفحة: 45.

يوميا في هواتف الجيل الجديد وشاشاتهم، من القيم التي كانت يوما ما تنقل من الآباء والمعلمين إلى الأبناء والتلاميذ، فصارت تزاحمها ثقافة مستوردة، تقدم في قالب جذاب، تروج لأسلوب عيش يقوم على الفردانية، والمشكل ليس في الانفتاح بحد ذاته، بل في غياب "فلتر قيمي"[1] يحصن المتعلم، ويمنحه القدرة على الانتقاء، وهنا تتعرى المدرسة من دورها، إن لم تكن واعية بما يجري خارج أسوارها، فتفقد دورها في التأثير، ويصبح ما يدرس داخل الفصول حبرا على ورق.

في مقال بعنوان "العولمة الثقافية تخترق الأخلاق العربية" نُشر في جريدة الشرق[2]، يوضح أن العولمة الثقافية اليوم لها أثر كبير في قيم المجتمع العربي وأخلاقه وعاداته، إذ أنها تحمل في طياتها قيما ومبادئ غريبة عن المجتمع العربي، ولا تمت له بأي صلة، وفي دراسة أخرى بعنوان "العولمة وأثرها على الإعلام العربي المعاصر"[3]، يبرز الباحث أن العولمة الإعلامية لعبت دورا في زعزعة منظومة القيم الاجتماعية بنشر القيم الفاسدة عبر الأفلام والمسلسلات والبرامج الترفيهية، مما أسفر عن اختراق الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والدينية الخاصة بكل شعب ودولة، لتُعَدّ العولمة من أبرز التحولات التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، وقد أثرت بعمق في مختلف مناحي الحياة، لا سيما في البنية القيمية

[1]- وسيلة للتمييز بين ما هو جيد وسيئ بناء على قيم ومبادئ محددة.

[2]- للاطلاع: موقع الشرق، العولمة الثقافية تخترق الأخلاق العربية، الدكتور مصطفى رجب، 28 غشت 2014.

[3]- **العولمة و أثرها على الإعلام العربي المعاصر، الدكتور التجمل الحق، بتاريخ 13 فبراير 2022.**

للمجتمعات، فرغم ما تحمله من جوانب إيجابية كالتقدم التكنولوجي والانفتاح الثقافي، فإن لها آثارا سلبية جسيمة على المنظومة القيمية، مما جعلها تدرج ضمن العوامل المسببة لأزمة القيم المعاصرة.

ولقد أسهمت العولمة من خلال وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتدفق الصور والأفكار والأنماط السلوكية، في نشر نموذج ثقافي مهيمن، غالبا ما يكون ذا مرجعية مادية أو استهلاكية، مما أدى إلى تراجع في القيم المحلية الأصيلة، كقيم التضامن، والانتماء، والحياء، والاحترام، والتسامح، وقد حذر العديد من المفكرين من هذا التأثير القيمي للعولمة، الذي يسعى إلى فرض نمط معين من الحياة على باقي الشعوب. لأن العولمة رغم ما توفره من فرص، إلا أنها تعد من العوامل البنيوية في أزمة القيم الراهنة، وذلك بسبب طغيانها الإعلامي والثقافي وترويجها لأنماط من العيش والسلوك التي لا تنسجم مع الخصوصيات الحضارية والأخلاقية للمجتمعات المختلفة كالغزو الثقافي من خلال الأفلام، الموسيقى، الأزياء، وأنماط الحياة الغربية التي أصبحت تُقلَّد بشكل واسع، والتركيز على الاستهلاك والربح والنجاح الفردي كمؤشرات على "القيمة الذاتية".

ولقد أفرزت العولمة مظاهر متعددة تشير إلى أزمة قيمية متفاقمة في مجتمعاتنا، إذ أصبحت الهويات الثقافية المحلية مهددة بالزوال، فعلى سبيل المثال، نجد شبابا يتحدثون بلغة هجينة غير لغتهم، ويفتخرون بتقليد سلوكيات مشاهير أجانب في اللباس والتصرف،

كما انتشرت النزعة الفردانية والمادية، حيث أضحى النجاح يقاس بما يملكه الفرد من مال أو شهرة على مواقع التواصل، لا بما يقدمه من خدمة لمجتمعه، وهو ما أدى إلى تراجع قيم التضامن ونكران الذات، ويظهر ذلك في سلوك الشباب الذين يفضلون "الربح السريع" عبر الإنترنت بدل المثابرة في الدراسة والاجتهاد والبذل، كما تسللت مظاهر تسليع العلاقات الإنسانية، فتحولت الصداقة إلى وسيلة للمصلحة، والعلاقات الأسرية إلى معاملات مادية، وقد نرى مثلا أبناء يقاطعون آباءهم فقط لاختلاف في الرأي أو بسبب خلاف مادي بسيط، وما زاد الطين بلة تراجع أدوار المؤسسات التربوية التقليدية كالأسرة والمدرسة، لصالح مؤثرين رقميين على "التيك التوك[1]" و"الانستغرام[2]"، يروجون أحيانا لخطابات لا أخلاقية، فأصبح المشهور على وسائل التواصل الاجتماعي هو القدوة، لا العالم والمربي والمفكر، فكم من مراهق اليوم يعرف أسماء لاعبي الكرة والمغنين، لكنه يجهل أسماء العلماء والمفكرين الذين بصموا في تاريخ ثقافتهم...

يتضح أن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية أو تقنية، بل هي قوة ثقافية واجتماعية تعيد تشكيل القيم والمعايير في المجتمعات، وقد أشار الباحث أحمد ياسر عبد العظيم إلى

[1]- تطبيق يتيح للمستخدمين التعبير عن أنفسهم ونشاطاتهم من خلال مقاطع مرئية قصيرة، غير أن بعض هذه المقاطع قد تحمل محتوى غير لائق يؤثر سلبا على التفكير السلوك.

[2]- تطبيق للتواصل الاجتماعي يتيح للمستخدمين عرض يومياتهم بصور وفيديوهات قصيرة ومشاركتها مع الآخرين، والتفاعل معها من خلال الإعجابات والتعليقات.

أن العولمة تؤدي إلى "تسليع وتشيئ الإنسان والقيم المعنوية والعلاقات الاجتماعية"، حيث تتحول هذه القيم إلى سلع قابلة للبيع والشراء، مما يهدد القيم المجتمعية الأصيلة[1].

وأمام هذا الواقع؛ بات من الضروري أن نراجع طريقة تعاملنا مع ظاهرة العولمة من خلال ترسيخ تربية قيمية حية، تستحضر خصوصياتنا الثقافية والدينية، وتُحصِّن النشء من الاستيلاب، دون أن تعزله عن روح العصر... ولو أن الأمر يتطلب فطنة تربوية تمكن أبناءنا من الانتقاء الواعي، والانخراط المسؤول في العالم، كما ينبغي تطوير المناهج التعليمية لتجمع بين الانفتاح والحفاظ على الأصول الأخلاقية، في توازن لا يمكن أن يتحقق إلا بتكامل أدوار الأسرة والمدرسة والمجتمع.

2-4- السياسات العمومية وتهميش البعد القيمي:

إلى جانب التأثيرات الثقافية للعولمة، لا يمكن إغفال دور السياسات العمومية في تفاقم الأزمة القيمية داخل المجتمعات، وعلى رأسها المجتمعات العربية، فقد عجزت العديد من هذه السياسات عن بلورة مشاريع تربوية وثقافية ذات رؤية واضحة ومندمجة، تعلي من شأن القيم الأخلاقية والتربوية، وتترجمها إلى برامج فعلية في التعليم والإعلام والأسرة، بل إن كثيرا من الإصلاحات المعلنة كانت سطحية أو تجزيئية، لا تنطلق من منطق البناء الحضاري والقيمي؛ فكم من مشروع إصلاحي تعليمي طرح دون إشراك حقيقي للفاعلين التربويين أو

[1] - ينظرالعولمة وتغيير القيم الاجتماعية، أحمد ياسر عبد العظيم، مجلة آفاق اجتماعية، العدد الثاني، أغسطس 2021.

مراعاة لخصوصية الهوية الثقافية الوطنية، وكم من مبادرة إعلامية ممولة من المال العام ساهمت في نشر التفاهة بدل تعزيز الذوق الرفيع والالتزام الأخلاقي.

هذه الاختلالات هي التي جعلت المواطن، وخاصة النشء، يعيش في ازدواجية بين ما يدرس في المدارس من قيم نظرية، وما يمارس في الواقع من مفارقات فكرية وسلوكية، كالانفصام القيمي في المجتمعات العربية الذي هو نتيجة مباشرة لسياسات عمومية متذبذبة، تفصل بين الحداثة في الشكل والتقليد في الجوهر؛ ومن الأمثلة على ذلك، التناقض بين الخطاب الرسمي الذي يدعو إلى "مدرسة القيم"، وبين واقع المؤسسات التعليمية التي تعاني من الاكتظاظ، والعنف، وضعف التكوين، وندرة القدوة داخل الفضاء التربوي، فكيف يمكن أن ترسخ المدرسة قيمة "تكافؤ الفرص" في ذهن التلميذ، إذا كان يرى في الواقع أن الولوج إلى مناصب الشغل والفرص يتم عن طريق الزبونية أو العلاقات؟

إن غياب سياسة ثقافية وتربوية واضحة تؤطر المجتمع وتحدد أولوياته، يترك فراغا قيميا سرعان ما تملؤه أنماط مستوردة، أو خطابات فارغة جوفاء، أو تيارات متطرفة. وفي هذا السياق، تصبح العولمة ليست السبب الوحيد للأزمة، بل تجد في اختلالات السياسات العمومية حليفا يسهل مهمتها في اختراق البنيات التحتية للهوية والوعي، وغياب مشروع قيمي واضح في السياسات العمومية يؤدي إلى أزمة قيمية، حيث يفقد المواطنون الثقة في

المؤسسات ويشعرون بالاغتراب عن ثقافتهم وهويتهم[1]، وهذه الاختلالات وغيرها هي التي تُفضي إلى أزمة قيمية عميقة تهدد تماسك النسيج الاجتماعي، وتعمق الشعور باللامعنى واللامسؤولية، ولعل ذلك ما أثر على فاعلية السياسات ونجاعتها في تحقيق التنمية المستدامة.

إن القيم تؤدي دورا محوريا في تشييد كيان المجتمع وتعزيز وحدة نسيجه الاجتماعي، إذ أن انسجامها ضمن منظومة قيمية مشتركة تحظى بقبول عام بين أفراده يسهم في ترسيخ التماسك والاستقرار. أما حين تغيب هذه القيم فإن ذلك يفضي إلى أزمات ومشاكل داخلية تنعكس على شكل صراعات بين مكونات المجتمع، وتضعف من قوته وتماسكه.

وانتشار أزمة القيم التي نعيشها اليوم هي ثمرة لتراكمات اجتماعية وثقافية ونفسية امتدت جذورها في عمق الواقع، فقد تراجعت الأسرة عن دورها التربوي، إما بسبب التفكك أو بسبب غياب الوعي بأهمية التنشئة والتربية السليمة. وما إن لم نعد لبناء هذه الأسس الثلاثة: الذات، الأسرة، المحيط، فلن يكون إصلاح القيم إلا حبرا على ورق.

[1]- عبد الله العروي، أزمة المثقفين العرب، مجلة أفكار، العدد 17، 2003، ص 45.

المحور الثالث: أثر أزمة القيم على الفرد والمجتمع:

لم يعد من السهل على الإنسان اليوم أن يحافظ على ثباته القيمي وسط عالم يتغير بوتيرة متسارعة، عالم بدأت فيه المبادئ تتراجع أمام سطوة المصلحة، وبدأت فيه المعايير الأخلاقية تعاد صياغتها بما يخدم الفرد لا الجماعة.

في هذا الواقع، لم تعد القيم كالصدق، والأمانة، والتضامن، تحظى بالمكانة التي كانت لها في السابق. وبين السؤال عن الأسباب والبحث عن المخرج، يظل أثر هذه الأزمة واضحا في كل زاوية من زوايا الحياة.

1- تأثير أزمة القيم على الفرد:

حين تتعرض المنظومة القيمية للفرد للاضراب، يصبح الإنسان أسير مصلحته، لا يرى في الحياة إلا سلما يصعده، ولو على أكتاف الآخرين.

الأنانية؛ تصبح المحرك الأول لتصرفات الفرد الذي فقد مرجعيته القيمية، فلا يتردد في التكبر على الآخرين أو إلحاق الضرر بهم بما يخدم أهدافه ومصالحه؛ فمنها تفقد القيم سلطانها لتصبح حيلة ذكية يتبناها الفرد تحت ذريعة: "الكل يفعل" ويبرر الظلم بالحذر، والخداع بالذكاء، فتراه يقدس المصلحة، ويزهد في الصدق، ويستبيح ما كان بالأمس حراما. ثم يأتي التطبيع مع القبح الأخلاقي فتتحول الأفعال من أفعال مرفوضة إلى "وسائل ذكية" في

نظر البعض؛ ففي المدرسة مثلا، قد يغش التلميذ ويبرر ذلك بضغط النقطة، وفي العمل قد ينافق الموظف مديره طمعا في ترقيته، وفي العلاقات، قد يكذب الفرد كي ينجو من المواجهة... وهكذا يعاد تعريف الخطأ ليصبح أمرا عاديا مقبولا، بل أحيانا ضروريا، وكل ذلك لا يحدث دفعة واحدة، بل يتسلل إلى السلوك ويتسرب شيئا فشيئا، وهنا، تبدأ الرحلة نحو الهاوية، لأن الشخص الذي لا يشعر بخطئه، يصعب عليه إصلاحه والرجوع عنه.

ومنه يمكن إجمال هذه الآثار في:

تفكك الهوية الشخصية: فيشعر الفرد بالضياع وعدم اليقين حول من هو أو ما يريده في الحياة، مما يؤدي إلى عدم قدرته على اتخاذ قرارات متوازنة بسبب غياب المعايير الأخلاقية الواضحة.

الأنانية وتقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة: كتزايد النزعة الفردية والابتعاد عن التعاون والمشاركة مع الآخرين، وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

التناقض في السلوك: فيتبنى الفرد سلوكيات متناقضة؛ في حين يظهر تردده عند التعامل مع القيم الأصيلة كالصدق أو الأمانة.

تراجع الانتماء الاجتماعي: كشعور الفرد بالانفصال عن المجتمع أو بيئته المحلية، وعدم اهتمامه بالقضايا الاجتماعية أو السياسية بسبب فقدان الثقة في المؤسسات.

زيادة التوتر والقلق النفسي: فيجد الفرد صعوبة في التكيف مع معايير مجتمعية غير مستقرة أو غير واضحة، مما يؤدي إلى شعوره بالضغط النفسي والفراغ الداخلي وعدم القدرة على تحقيق الأهداف أو الطموحات الشخصية.

الإدمان على السلوكيات الضارة: فيلجأ الفرد إلى سلوكيات مدمرة كالإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي أو المخدرات أو حتى العنف، كطريقة للهروب من مشاعر الضياع أو الفشل.

التطور المحدود في التفكير الأخلاقي: فيغيب التأمل العميق في عواقب الأفعال، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير حكيمة أو غير أخلاقية، وتراجع القيم التربوية كاحترام الآخر.

التمرد على الأعراف المجتمعية: ما ينتج عنه تزايد الانحرافات السلوكية والتصرفات المتمردة ضد القوانين أو الأنظمة الاجتماعية، وتصاعد التوجه نحو رفض القيود أو الضوابط الأخلاقية التقليدية.

وقد أوضح محمد سعيد اخريف في مقال له على الجزيرة نت[1] أن الشباب أصبحوا أكثر تأثرا بأزمة القيم، حيث فشا في أوساطهم الإدبار عن قيمهم الأصيلة التي تعمل على تثبيت شخصيتهم وترسيخ مقومات هويتهم، والإقبال على القيم الساقطة في السلوك، سواء كانت محلية أو وافدة، في حين يشير مقال آخر في صحيفة الاتحاد إلى أن التمسك بالقيم يحصن

[1]- محمد سعيد اخريف، الشباب وأزمة القيم، الجزيرة نت، 4 ماي 2017.

الإنسان من الاغتراب النفسي إذ أن العودة إلى القيم الإنسانية والأخلاقية يساعد في مقاومة الماديات في كافة جوانب الحياة، وتنشئة الأفراد على ذلك يحميهم من الانسياق وراء الحضارة المادية الغربية التي أفقدت الإنسان معنى وجوده، وهذا يؤدي إلى تدمير الهوية الثقافية للأفراد، الذي يؤدي معه إلى فقدان القيم.

هذه الأزمة تخلق نوعا من الاغتراب، تجعل الفرد غير قادر على تحديد أولوياته أو غاياته في الحياة، وفي نفس السياق، يوضح الدكتور محمود حامد في دراسته "أزمة القيم في المجتمع العربي" أن غياب القيم في المجتمع يؤدي إلى ظهور سلوكيات منحرفة وغير أخلاقية، حيث يسعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المبادئ العامة كالتعاون والصدق، بما يؤثر بشكل مباشر على البناء الاجتماعي، إذ يصبح الفرد معها مهووسا بالربح السريع ويغيب عنه التقدير الجماعي، ومما أشارت إليه دراسة نشرت في مجلة علم النفس الاجتماعي أن تأثير أزمة القيم يمتد ليشمل الصحة النفسية للأفراد، حيث يعاني الأشخاص من القلق والاكتئاب بسبب الافتقار إلى مرجعية واضحة تحكم حياتهم؛ هذا الفراغ القيمي يعزز من مشاعر القلق والضياع، مما يؤدي إلى زيادة نسب الاضطرابات النفسية في المجتمعات المتأثرة بالأزمة القيمية[1].

[1]- مجلة علم النفس الاجتماعي، "أزمة القيم والصحة النفسية"، العدد 45، ص. 78-80.

وتعتبر هجرة الأدمغة من أبرز العوامل المساهمة في أزمة القيم التي يعاني منها المجتمع، فعندما يشعر الأفراد - خصوصا من ذوي الكفاءات العالية، بأن بيئتهم المحلية تفتقر إلى الفرص المناسبة للنمو والتطور، فإنهم يوجهون أنظارهم نحو الخارج بحثا عن مستقبل أفضل.

وهجرة هذه العقول تعني فقدان المجتمعات لكفاءاتها ولطاقاتها الإبداعية والفكرية التي تسهم في تطوير وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية، ونرى أنها ليست انتقالا جغرافيا من مكان إلى آخر، بل هي أيضا هجرة للقيم، فحينما يقرر الشخص مغادرة وطنه بحثا عن فرص أفضل، فإنه يحمل معه شعورا عميقا بالإحباط وفقدان الأمل في إصلاح الوضع الداخلي، وهو نفس الشعور الذي يشعر ويحس به أيضا أولئك الذين يظلون في الوطن، حيث يتزايد لديهم شعور بالانفصال عن القيم التي تربطهم بالمجتمع، ما يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية والانغماس في أزمة قيمية حقيقية.

والأجيال الشابة على وجه الخصوص، تتأثر كذلك وبشدة بهذه الأزمة، حيث يرون في الهجرة حلا لجميع مشاكلهم، ومع غياب الأمل في مستقبل أفضل داخل البلاد، تبدأ القيم التي تربط الأفراد بالمجتمع تتراجع تدريجيا، ويصبح النجاح المادي والشهرة هما المعياران لقياس القيمة الشخصية، مما يؤدي إلى تزايد الانحرافات الأخلاقية وفقدان الإحساس بالمسؤولية الجماعية.

إن هذه الظاهرة، رغم كونها نتيجة طبيعية للضغوط الاقتصادية والاجتماعية، تشير إلى أزمة حقيقية عميقة تتعلق بالقيم التي كانت أساسا لبناء المجتمعات، وبالتالي فإن التصدي لهذه الأزمة يتطلب إعادة النظر في السياسات التربوية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل توفير بيئة تحفز على الإبداع والابتكار، وتحترم القيم الإنسانية التي تجعل من الوطن مكانا يستحق البقاء فيه.

2- تأثير أزمة القيم على المجتمع:

إن أزمة القيم لا تؤثر فقط على الأفراد، بل تمتد تأثيراتها لتشمل المجتمع بأسره، حيث تخلق حالة من التفكك الاجتماعي والفراغ المعنوي، فعندما تفقد القيم الأساسية كالصدق، والعدالة، والاحترام المتبادل، يبدأ المجتمع في التدهور تدريجيا، ويشعر أفراده بالانفصال عن بعضهم البعض.

ومن أبرز الآثار المترتبة عن أزمة القيم هو تزايد الانفصال الاجتماعي، وحينما تتراجع القيم الجماعية التي تربط الأفراد ببعضهم البعض، يصبح كل فرد متمحورا حول مصلحته الشخصية، ما يؤدي إلى غياب التعاون والتضامن الاجتماعي. وفي مثل هذا الوضع، يصعب بناء الثقة بين الأفراد، وهو ما يؤدي إلى انتشار العزلة وضعف الروابط الأسرية والجماعية. والعنف الاجتماعي هو أيضا من النتائج الخطيرة لأزمة القيم، حيث يفقد الأفراد الإحساس بالمساواة والعدالة، وعندما يشعر الأفراد بالظلم الاجتماعي أو بعدم وجود حلول للتحديات

التي يواجهونها، قد يتجهون نحو استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن احتجاجاتهم أو لتحقيق مصالحهم الخاصة، مما يهدد استقرار المجتمع ويؤدي إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، رغم أن المجتمع عجز بفعل سيادة سلوكيات متوارثة وتقليدية أو انتهازية وصولية عن التحول إلى مجتمع مدني ممأسس قادر على التأثير.

وانتشار الفساد هو جانب آخر من تداعيات أزمة القيم في المجتمع، فعندما يتراجع الإيمان بالقيم الأخلاقية، يجد الأفراد أنفسهم في بيئة تشجع على المحسوبية والرشوة واستغلال السلطة لتحقيق المنافع الشخصية، وهذا النوع من الفساد يمكن أن يتفشى في المؤسسات العامة والخاصة، الأمر الذي يعطل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من الفجوة بين طبقات المجتمع، لذلك أصبحنا مؤخرا نشهد تنامي عدة ظواهر سلوكية سلبية سواء داخل المؤسسات التعليمية أو في المجتمع، وكلها تؤشر على أزمة منظومة القيم[1].

إضافة إلى ذلك؛ تؤدي أزمة القيم إلى تراجع الانتماء الوطني، حيث يفقد الأفراد شعورهم بالمسؤولية تجاه وطنهم، وهذا الفقدان للانتماء يتسبب في عدم الاهتمام بالقضايا العامة، ويجعل الأفراد أقل استعدادا للمساهمة في العمل الجماعي أو دعم السياسات التي تهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

ويمكن تحديد هذه الآثار في:

[1]- عبد الرحمان أمزيل، موقع "العمق المغربي"، مقال بعنوان "أزمة القيم في المجتمع المغربي"، بتاريخ 7 يناير 2018.

تفكك الروابط الاجتماعية: حيث تؤدي أزمة القيم إلى تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عزلة اجتماعية وضعف في العلاقات الأسرية والجماعية.

تزايد السلوكيات العدوانية والعنف: غياب القيم الأساسية يعزز من انتشار السلوكيات العدوانية والعنف داخل المجتمع، الأمر الذي يشعر الأفراد بالإحباط نتيجة للشعور بالظلم أو عدم الاستقرار.

انتشار الفساد: حيث تؤدي أزمة القيم إلى انتشار الفساد على مختلف الأصعدة، سواء في السياسة أو في المؤسسات الاجتماعية ومع غياب القيم الأخلاقية، تصبح الرشوة والمحسوبية والاحتيال سلوكيات مقبولة أو حتى طبيعية، ما يعوق التقدم ويزيد من تفشي الفساد والظلم في المجتمع.

انعدام الشعور بالمسؤولية الاجتماعية: حيث يظهر تراجع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ويصبح الفرد أكثر انشغالا بمصلحته الخاصة، وتصبح القضايا الاجتماعية أقل اهتماما، ما ينعكس سلبا على المشاركة في العمل الاجتماعي والتضامني والمساهمة في الأعمال الخيرية أو الأنشطة الاجتماعية.

ضعف الهوية الثقافية والانتماء الوطني: فعندما تتراجع القيم يزداد الشعور بالاغتراب الثقافي ويضعف الانتماء الوطني، ويبدأ الأفراد في التشكيك في هوية مجتمعهم، ويصبح

الوطن أقل جاذبية في نظرهم، وذلك ما يؤدي إلى هجرة الأدمغة وفقدان الأمل في التغيير والتطور.

زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية: أزمة القيم تؤدي إلى زيادة الفجوة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة في المجتمع... مع تراجع المبادئ القيمية التي كانت تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، فتظهر الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكبر، الأمر الذي يعزز التوترات والفروقات الطبقية.

وفي النهاية، تتضح أهمية القيم في بناء المجتمع المستقر والمتماسك، فكلما تراجعت القيم، تزايدت المشكلات الاجتماعية التي تهدد اللحمة الوطنية وتعرقل التقدم والتنمية، لذلك لا بد من إعادة النظر في القيم التي تسهم في تشكيل المجتمع، والبحث عن سبل لتعزيزها من خلال التربية، والإعلام، والسياسات العامة، وما من شك أن الكل يجمع على أن المجتمع العالمي أصبح يعيش اليوم صراعا قيميا لافتا، وفوضى قيمية كبيرة، وفراغا أخلاقيا مهولًا[1].

في عصرنا الحديث، يجد الإنسان نفسه في مواجهة تحديات كبرى للحفاظ على ثباته القيمي وسط عالم متغير، فالقيم التي كانت تشكل الأساس لمجتمعنا بدأت تتراجع أمام سطوة المصلحة الشخصية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الكثير من المبادئ الأخلاقية تفقد قوتها وتأثيرها في الحياة اليومية؛ فعلى المستوى الفردي، تسببت هذه الأزمة في فقدان

[1]- مقال "القيم إلى أين؟"، منشور في مجلة "البيان"، بتاريخ 5 مارس 2020.

الإنسان لتوجيهه القيمي، وذلك ما جعله يتخبط في سلوكيات متناقضة، أصبح معها الفرد يميل إلى الأنانية، ويستمر في تجاوز المبادئ التي كانت تعتبر أساسية في بناء علاقاته الإنسانية، كالصدق والأمانة، وهذا التراجع في الوعي الأخلاقي جعل الفرد أكثر ميلا للبحث عن مصلحته الشخصية دون اعتبار لمصلحة الآخرين.

أما على المستوى المجتمعي، فإن هذه الأزمة تسببت في انهيار الروابط الاجتماعية، إلى أن غدا الأفراد أكثر انشغالا بمصالحهم الشخصية، مما أدى إلى تفكك التعاون والتضامن الذي كان يميز المجتمعات سابقا، بالإضافة إلى ذلك ما نشاهده من تزايد حالات العنف الاجتماعي، وظهور سلوكيات منحرفة تتسرب إلى كل نواحي الحياة اليومية، كالفساد الإداري والسياسي.

فإذا كانت هذه الأزمة قد فرضت نفسها كواقع نعيشه، فهل من الممكن أن نعيد إحياء القيم التي كانت تمثل الأساس في تشكيل المجتمع؟ وهل هناك طرائق فعالة لتصحيح هذا المسار قبل أن تتفاقم أكثر؟ يبقى هذا السؤال مفتوحا في ظل التحديات المستمرة التي تواجه المجتمعات الحديثة.

المحور الرابع: في سبيل إعادة بناء القيم الإنسانية:

1- الدين ومسألة القيم في عالمنا اليوم:

تشكل القيم إطارا من المبادئ والمعايير التي يلتزم بها الفرد في حياته اليومية، والتي يترجمها سلوكا في أفعاله وتصرفاته الخارجية والمعايير التي يحكم من خلالها الفرد على هذه الأفعال والتصرفات من حيث خطؤها وصوابها، والله تعالى استعمل دلالات ومعان كثيرة لمفهوم القيم كالاستقامة والتقوى وغيرها في إحالة إلى ضرورة التشبث بهذه القيم والارتباط بها.

والمعلوم أن العلماء قديما وحديثا لهم ارتباط بهذه القيم فألفوا فيها العديد من الكتب والمرجعيات، خاصة وأنه كان لهم باب خاص بالقيم يسمونه بالجامع؛ يجمعون فيه مسائل الزهد والرقائق وكل ما له صلة بالقيم والأخلاق التي ينبغي للمؤمن التحلي بها، ونجد كذلك كتب أدب العلم والمتعلم، وأدب الفقه والمتفقه وكلها تدعو إلى ضرورة التمسك بالقيم والتشبث بها قبل تعلم العلوم.

والقيم أمر فطري، قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1] وكونها

[1]- سورة الروم، الآية 30.

أنها فطرية ليس معناها لا تتعلم، قال ﷺ : «إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَالْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ»[1] بل لا بد للإنسان أن يتشبع بهذه القيم التي يتعلمها ويترجمها في سلوكياته، ويجعلها منهجا في حياته حتى ولو ضاعت فطرته في الحياة نظير ما يتلقاه من تربية أسرية أو مجتمعية، فعن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، وينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء»[2] وجعل هذه القيم منهجا في الحياة لا يكون إلا بالتلبس بها كما كان الرسول ﷺ - كما وصفته عائشة ﷺ أنه كان قرآنا يمشي على الأرض، فحياته ﷺ كانت تطبيقا عمليا لكل توجيه رباني في القرآن العظيم، وقد سُئلت أمُّ المؤمنين عائشة ﷺ عن خُلق رسول الله ﷺ، فقالت: " كان خلقه القرآن"[3] فهو -ﷺ- في جميع أموره على الطاعة والبر والاستقامة التي لم ينلها بشر سواه، لا من الأولين ولا من الآخرين.

وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة أن رسول لله -صلى الله عليه وسلم- قال: «بعثت لأتمم صالح الأخلاق» واعلم أن خصال الفضل والكمال في البشر نوعان، كما قال بعض العلماء: أحدهما: ضروري دنيوي، اقتضته الجبلة وضرورة الحياة الدنيا، والثاني: مكتسب ديني، وهو ما يحمد فاعله ويقرب إلى الله زلفى، ثم هي على

[1]- رواه ابن أبي الدنيا في "الحلم" (ص 16 - 17)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (10 / 185)، والدارقطني في "العلل" (10/ 326 - 327)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (85/1).

[2]- صحيح البخاري، كتاب الجنائز ، حديث رقم: 1359.

[3]- مسند أحمد، حديث رقم: 24601 .

قسمين: منها ما يتخلص لأحد الوصفين، ومنها ما يتداخل ويتمازج؛ فأما الضروري المحض فما ليس للمرء فيه اختيار، ولا اكتساب ككمال الخلقة، وجمال الصورة، وقوة العقل، وصحة الفهم، وفصاحة اللسان، وقوة الحواس والأعضاء، واعتدال الحركات، وشرف النسب، وعزة العشيرة، وكرم الأرض، ويلحق بذلك ما تدعو ضرورة الحياة إليه من غذائه، ونومه، وملبسه، وسكنه، ومنكحه، وماله، وجاهه، وقد تلحق هذه الخصال الآخرة بالأخروية إذا قصد بها التقوى، ومعونة البدن على طريقها، وكانت على قوانين الشريعة. وأما الخصال المكتسبة الأخروية فسائر الأخلاق العلية، والآداب الشرعية من الدين، والعلم، والحلم، والصبر، والشكر، والعدل، والزهد، والتواضع، والعفو، والعفة، والجود، والشجاعة، والحياء، والمروءة، والصمت، والتؤدة، والوقار، والرحمة، وحسن الأدب والمعاشرة، ونحوها من الخصال التي جماعها حسن الخلق. وتكون هذه الأخلاق دنيوية إذا لم يرد بها وجه الله والدار الآخرة، ولكنها كلها محاسن وفضائل باتفاق أصحاب العقول السليمة، وإذا نظرت في جميع هذه الخصال بنوعيها وجدت نبينا محمدا -ﷺ- حائزا لجميعها محيطا بشتات محاسنها من غير خلاف بين نقلة الأخبار بل قد بلغ مبلغ القطع من طرق التواتر الذي لا يمكن القدح فيه[1].

وأساس الأزمة الأخلاقية كما أسلفنا ذكره هو أمر راجع للاستشراق فنيته ظاهريا الاستفادة من المعارف والعلوم الإسلامية، إلا أن التاريخ قد كشف عن نيته الحقيقية

[1]- عبد العزيز بن حمد بن ناصر آل معمر، منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب، الصفحتان 309 و310.

الخفية الباطنية التي هي البحث في الأقوال الشاذة في الدين الإسلامي والتيارات المنافية له والأخذ بها ومعاداة الدين الإسلامي بها تشويها لصورته، ثم جاء بعده الاستعمار، الذي أتى في صورة الحماية والاستيطان بواجهته غير الحقيقية فأدخل في الدين ما كان محرما من خمر وزنا وهتك للأعراض وغيرها من الأمور التي كانت تعرف فقط بالحرمة عند الفقهاء.

والعولمة التي لها كذلك نصيب سبب هذه الأزمة، وكل هذه الأمور أساس إصلاحها راجع إلى مسألة التربية التي تبدأ من قبل تكوين الأسرة، وهي حسن اختيار الشريك، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد عريض»[1] ولا سيما في عصرنا هذا؛ عصر الفتن، عصر الانحرافات، فالواجب الحذر من التساهل، والواجب المبادرة بتزويج البنين والبنات، إذا خطب البنات الأكفاء، وتيسر الكفء.

والمسجد مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية، وهو نواة المجتمع وأساسه وأول ما قام به الرسول ﷺ بعد هجرته من مكة إلى المدينة بناء مسجد قباء، فكان يؤدي أدوارا لا تقتصر فقط على أداء الصلوات الخمس فقط، بل كانت له أدوار ووظائف عديدة (تعبدية، تربوية، تعليمية، عسكرية وقضائية) وكان يحظى بمكانة خاصة. منه تخرج كبار

[1]- سنن الترمذي، حديث رقم: 1084.

الصحابة، ومنه حكمت جملة من الخصومات، ومنبر كان يوجه منه الناس إلى مكارم الأخلاق.

ولم تكن عمارة المسجد قاصرة على الحجر والطين، بل كانت عمارة إيمانية تقوم على ذكر الله، وتلاوة القرآن، وإحياء روح الأخوة بين المسلمين. ومن دلائل عظمة مكانته أن الله تعالى نسبه إلى نفسه فقال: ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً﴾[1]، فصار المسجد بيت الله في الأرض، ومهوى أفئدة المؤمنين، ومصدر إشعاع للهداية والرشاد.

ولا ننسى أن هذه الأدوار كلها يؤديها المسجد إلى يومنا هذا، رغم ما حظيت به المساجد اليوم من زخرفة بديعة، وتكييف مريح، وسجاد فاخر، إلا أن كثيرا من الشباب باتوا يعرضون عنها، وتعزى مظاهر ابتعاد الشباب عن المساجد في العصر الراهن إلى عوامل متشابكة، لعل أبرزها الأزمة القيمية التي يشهدها المجتمع، حيث أدت التحولات الثقافية والاجتماعية إلى تراجع حضور القيم الدينية والأخلاقية في سلوك الأفراد، مما انعكس بشكل واضح على علاقتهم بالمؤسسات الدينية وعلى رأسها المسجد، وتظل الحاجة إلى إحياء الوظائف الروحية والتربوية للمسجد أكبر وأعمق.

والملاحظ والمتأمل لحال مساجدنا اليوم سيرى أن غالبية روادها هم من كبار السن، في حين هناك تراجع وجود فئة الشباب، سواء في الصفوف الأمامية أو في عموم المصلين،

[1]- سورة الجن، الآية 18.

مما يشير إلى فجوة تحتاج معالجة جذرية، تبدأ بإعادة الاعتبار للقيم الدينية في التنشئة الاجتماعية والثقافية، وليس بالاكتفاء بتحسين البنية المادية للمساجد فقط. وإحياء القيم في النفوس هو السبيل الأول لإعادة الشباب إلى ظلال المساجد.

من هنا، أصبح من الواجب على كل إنسان غيور أن يساهم في إحياء الوعي بحقيقة الدين، ولأن العودة إلى الدين، بمعناه الأصيل، عودة إلى القيم، وإلى تربية الفرد على الصدق، والعدل، والرحمة، وهي العودة الكفيلة بإنقاذ الإنسان من الاغتراب المعاصر، قال ﷺ : «عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة.»[1] ويقول الإمام الغزالي في كتابه: "الخلق عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية "[2].

2- التربية والتعليم أساس بناء القيم:

تعتبر التربية والتعليم الركيزة الأساسية في بناء الفرد والمجتمع، بل هما الوسيلتان الكبرى لغرس القيم النبيلة، وتهذيب السلوك، وتنمية الوعي الإنساني، وقد أولى الإسلام عناية قصوى بهما، لأن إصلاح الإنسان لا يكون إلا عبر تربيته تربية متوازنة وتعليمه تعليما صحيحا، وتكمن أهميتهما في غرس القيم وتربيتها في سلوك وحياة الأفراد لأن التربية في

[1]- البخاري، حديث رقم 6094، ص: 1089.

[2]- التعريفات، الجرجاني، ص 101.

الإسلام هي تربية روحية وعقلية وجسدية متكاملة، يقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[1] وهي الأمر بوقاية الإنسان نفسه وأهله النار، قال الضحاك : معناه قوا أنفسكم ، وأهلوكم فليقوا أنفسهم نارا. وروى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: قوا أنفسكم وامروا أهليكم بالذكر والدعاء حتى يقيهم الله بكم. وقال علي ﷺ وقتادة ومجاهد: قوا أنفسكم بأفعالكم وقوا أهليكم بوصيتكم، فعلى الرجل أن يصلح نفسه بالطاعة، ويصلح أهله إصلاح الراعي للرعية. ففي صحيح الحديث أن النبي ﷺ قال : " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عنهم ، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم ". وعن هذا عبر الحسن في هذه الآية بقوله: يأمرهم وينهاهم. وقال بعض العلماء لما قال: قوا أنفسكم دخل فيه الأولاد؛ لأن الولد بعض منه. كما دخل في قوله تعالى: ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم فلم يفردوا بالذكر إفراد سائر القرابات. فيعلمه الحلال والحرام، ويجنبه المعاصي والآثام، إلى غير ذلك من الأحكام. وقال عليه السلام: حق الولد على الوالد أن يحسن اسمه ويعلمه الكتابة ويزوجه إذا بلغ . وقال عليه السلام : " ما نحل والد ولدا أفضل من أدب حسن ". وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ " مروا أبناءكم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع " . خرجه جماعة من أهل الحديث . وهذا لفظ أبي داود . وخرج أيضا عن سمرة بن جندب قال :

[1]- سورة التحريم، الآية 6.

قال النبي ﷺ : " مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ، فإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها " . وكذلك يخبر أهله بوقت الصلاة ووجوب الصيام ووجوب الفطر إذا وجب ; مستندا في ذلك إلى رؤية الهلال . وقد روى مسلم أن النبي ﷺ كان إذا أوتر يقول : " قومي فأوتري يا عائشة " . وروي أن النبي ﷺ قال : " رحم الله رجلا قام من الليل فصلى فأيقظ أهله ، فإن لم تقم رش وجهها بالماء ، رحم الله امرأة قامت من الليل تصلي وأيقظت زوجها ، فإذا لم يقم رشت على وجهه من الماء " . ومنه قوله ﷺ : " أيقظوا صواحب الحجر " . ويدخل هذا في عموم قوله تعالى : وتعاونوا على البر والتقوى . وذكر القشيري أن عمر ﷺ قال لما نزلت هذه الآية : يا رسول الله ، نقي أنفسنا ، فكيف لنا بأهلينا ؟ . فقال : " تنهونهم عما نهاكم الله وتأمرونهم بما أمر الله " . وقال مقاتل : ذلك حق عليه في نفسه وولده وأهله وعبيده وإمائه . قال الكيا : فعلينا تعليم أولادنا وأهلينا الدين والخير ، وما لا يستغنى عنه من الأدب . وهو قوله تعالى : وامر أهلك بالصلاة واصطبر عليها . ونحو قوله تعالى للنبي ﷺ : وأنذر عشيرتك الأقربين . . وفي الحديث : " امروهم بالصلاة وهم أبناء سبع"[1] . وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: " فمن أهمل تعليم ولده ما ينفعه وتركه سدى فقد أساء غاية الإساءة، وأكثر الأولاد إنما جاء فسادهم من قِبل الآباء وإهمالهم لهم، وترك تعليمهم فرائض الدين وسُننه، فأضاعوهم صغارًا، فلم ينتفعوا بأنفسهم، ولم ينفعوا آباءهم كبارًا"[2].

[1]- شمس الدين محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي،تفسير القرطبي، القرطبي - الجزء 18، ص 180 – 181 بتصرف.

[2]- ، عبد الملك بن قاسم، كتاب أبناؤنا والصلاةص 8.

ومنه؛ فالتقصير في التربية يؤدي مباشرة إلى ضياع القيم وانهيار المجتمع، والتعليم الصحيح لا يقتصر على ملء وتكديس العقول بالمعلومات (الشحن)، بل على تنمية الأخلاق، وغرس مبادئ العدل والأمانة والإحسان، قال النبي ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1] ومهمة التعليم الأساسية هي تهذيب الأخلاق وليس فقط نقل العلوم، والعلم النافع هو الذي يُترجم إلى أخلاق وسلوك، لا مجرد حفظ ونقل بدون أثر عملي، قال الشافعي رحمه الله: "ليس العلم ما حُفظ، إنما العلم ما نفع"[2].

و التربية والتعليم مترابطان في النصوص الشرعية، والله عز وجل قدم في الكثير من الآيات التزكية (التربية الأخلاقية) على التعليم، مما يدل على أن إصلاح السلوك مقدم على تحصيل العلم، حيث يقول الله تعالى في سورة الجمعة: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[3] .

فالتربية والتعليم هما الأساسان المتينان لبناء منظومة القيم داخل الأفراد والمجتمعات، فلا رقي بدون تهذيب ولا حضارة بدون علم مقرون بالأخلاق.

ولهذا كان لزاما أن نعتني بتنشئة أجيالنا على المبادئ الإسلامية الأصيلة، من خلال تربية صحيحة وتعليم نافع، إحياء لقيم الحق والعدل والخير منذ الصغر، يقول ابن خلدون في

---

[1]- ذكره الإمام مالك في الموطأ، حديث رقم 8، ص 691.

[2]- ابن أبي حاتم، أدب الشافعي ومناقبه، دار الكتب العلمية، ص 83

[3]- سورة الجمعة، الآية 2.

مقدمته[1]: "التعليم في الصغر كالنقش على الحجر." لأن ما يُنقش في الطفولة يصعب تغييره في الكبر، ومن شب على شيء شاب عليه.

والمدرسة فاعل أساسي في تربية النشء وتأديبهم؛ فهي تربية وتعليم ، والرجوع إلى الواقع وما هو عليه يجعلنا نطرح علامة استفهام كبيرة، لأن أغلب الأساتذة في تعاملهم مع تقويم الأخلاق والقيم والسلوك وما يقابل ذلك من الفرد من نفور أو تعال أو ضجر أو عنف جعل أكثرهم يكتفي بالتعليم دون التربية، وأمثلة ذلك في المجتمع عديدة، فكيف يدخل التلميذ على أستاذه مقطع السراويل أو بهيئة تخدش الحياء ولا تتناسب مع تلميذ متعلم دون التزام بالقانون الداخلي للمؤسسة ويشار عليه تربويا إلى ضرورة الالتزام بالهندام، فيسمعه التلميذ للأسف الشديد ما سمعه من غيره بأن هذه حرية وأن الأستاذ ليس له أن يتدخل في ذلك... فيكتفي الأستاذ بعد ذلك في كل مساره بأن يدرس ولا يتدخل في الجانب التربوي لأنه لم يلق حسنا لا من طرف التلميذ ولا من ولي أمره ولا من طرف المنظومة التربوية.

وهذه مشاهد كثيرة نراها حاضرة في مجتمعنا؛ ونتيجة لغياب التركيز على البعد القيمي في منظومتنا التعليمية، أصبحنا نُخرج كفاءات علمية ذات مستوى معرفي عال، لكنها تفتقر إلى التأصيل القيمي والأخلاقي؛ فالمهندس، على سبيل المثال، قد يكون متمكنا من قواعد تخصصه، لكنه إذا لم يتحلَّ بالنزاهة والمروءة، قد تنعكس اختلالاته القيمية على جودة

[1]- مثل عربي قديم ورد في "مجمع الأمثال" للميداني.

عمله، فيظهر ذلك في صورة خلل إنشائي أو تقني يمس سلامة البناء. وينطبق الأمر ذاته على الطبيب، الذي قد يمتلك خبرة طبية واسعة، لكنه إذا تجرد من القيم، فقد يستغل حاجات المرضى لابتزازهم ماديا، أو يُقدِم على إجراء عمليات لا حاجة لها، مما يفقد المهنة بعدها الإنساني ويهدد ثقة المجتمع في المؤسسات الاستشفائية والطبية.

فلا بد للمدرس أن يصحح المسار، وهذا دور المؤسسات استحضارا للتوجيهات النبوية واستئناسا بسنته وسيرته ﷺ في تصحيحه للعقائد وتصحيحه للمسار، وتغييره لبعض الأسماء القادحة لبعض الأشخاص إلى الأحسن.

ولا ننسى أخيرا أن الرسول ﷺ قد حذرنا من أزمة القيم واعتبرها من علامات الساعة وأشراطها؛ فعن عبد الله بن عمرو بن العاص: أنه سمع رسول الله ﷺ قال: «إن الله يبغض الفحش والتفحش، والذي نفس محمد بيده، لا تقوم الساعة حتى يخون الأمين، ويؤتمن الخائن، حتى يظهر الفحش والتفحش، وقطيعة الأرحام، وسوء الجوار، والذي نفس محمد بيده ، إن مثل المؤمن لكمثل القطعة من الذهب، نفخ عليها صاحبها فلم تغير، ولم تنقص، والذي نفس محمد بيده، إن مثل المؤمن لكمثل النحلة، أكلت طيبا، ووضعت طيبا، ووقعت فلم تكسر ولم تفسد»[1] .

[1]- مسند أحمد، حديث رقم: 6872.

والفحش كل ما يستقبح من الأخلاق والكلام، أو هو كل بذيء من القول والفعل، والمتفحش: المتكلف لذلك، أي: لم يكن له الفحش خلقا بل هو مكتسب، فإن عاقبة الفحش أن الله عز وجل يبغضه، "ولا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والتفحش" فمن علامات اقتراب يوم القيامة أن يكثر الخبث وسوء القول والفعل في الناس، وشبابنا ينظر إلى كثير من المؤثرين في علاقتهم الشخصية ويظهرون ويتباهون بالفاحشة وغيرها ويوطنون أنفسهم للنظر إلى هؤلاء، "وقطيعة الرحم" والرحم هي الصلة التي تكون بين الشخص وغيره، والمراد بها هنا: الأقارب، ويطلق عليهم: أولو الأرحام. "وسوء المجاورة" بإساءة الجيران بعضهم إلى بعض، "وحتى يؤتمن الخائن ويخون الأمين" وهذا من تبدل الأحوال وانقلابها، ومن خداع الدنيا؛ بانتشار الكذب والخيانة ويعدان هما الحقيقة، أو يكذب من قال الصدق، ويخون من أدى الأمانة.

كما أن أزمة القيم هذه مجلبة لعذاب القبر وسبب للبعد عن الله لقوله ﷺ «كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجانة أن يعمل الرجل بالليل عملا ثم يصبح وقد ستره الله، فيقول: يا فلان، عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستر الله عنه»[1] فهذا الحديث يجسد لنا جوهر القيم التي ينبغي أن تحكم علاقة الإنسان بربه وبمجتمعه، فالتستر على الزلل بدل المجاهرة بها، يعكس احتراما لقيمة الحياء وحفظا لهيبة

[1]- صحيح البخاري، حديث رقم: 6069.

القيم الأخلاقية في النفوس، أما الجهر بالمعصية، فإنه لا يفسد صاحبه فحسب، بل يشيع التهاون والاستخفاف بالقيم بين الناس، الأمر الذي يضعف البناء الأخلاقي للأمة برمتها.

لكن يبقى السؤال المطروح في ظل ما نعيشه من أزمة القيم: كيف يمكن للمجتمعات الحديثة، في ظل انفتاح الإعلام ووسائل التواصل، أن تحافظ على قدسية القيم الفردية والجماعية، دون أن تنزلق إلى ثقافة المجاهرة بالتفاهات والرذائل، وما دور المؤسسات في ذلك؟

3- الإعلام المسؤول وبناء الوعي المجتمعي:

يعد الإعلام من أهم الأدوات الحديثة المؤثرة في تشكيل الوعي الجمعي للأفراد والمجتمعات، فهو لم يعد يقتصر على نقل الأخبار والمعلومات، بل أصبح صانعا للرأي العام، ومؤطرا للسلوكيات الفردية والجماعية؛ لذلك فإن الحديث عن دور الإعلام في نشر القيم وتعزيز السلوك الإيجابي، أصبح مسألة مهمة في زمن طغت فيه التفاهة والمحتوى الهدام على كثير من المنصات الإعلامية خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي.

والخطاب الإعلامي شأنه شأن الدعوة، يحتاج إلى حكمة وموعظة حسنة لبناء الإنسان على أسس سليمة، يقول الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[1].

والخطاب الإعلامي ووسائل الإعلام ليست مجرد ناقل محايد، بل هي التي تشكل طبيعة الرسالة ذاتها[2] شأنها شأن الدعوة، والإعلام المسؤول لا يقتصر على الترفيه أو الإثارة، بل يعتبر وسيلة لتربية الذوق العام، وتعزيز مفاهيم قيمية كالاحترام والتضامن وغيرهما، فالرسالة الإعلامية ينبغي أن تكون مشروطة بالقيم الإنسانية النبيلة، وإلا تحولت إلى وسيلة لهدم كيان المجتمع وتماسكه. لكن من التحديات الكبرى التي أضحت تواجه الإعلام اليوم، تفشي ظاهرة "التفاهة" حيث أصبحنا نشاهد تركيز المؤثرين على الإثارة والفضائح والشخصيات الفارغة فكريا، مما يسهم في تمييع القيم وتسطيح الوعي العام، وأصبحت التفاهة نظاما قائما بذاته، يحكم الأذواق، ويوجه القرارات، ويقصي كل محاولة للجدية أو العمق[3].

والتفاهة معول يهدم القيم العميقة للأمم، وقد ورد في القرآن الكريم ما يحذر من تتبع الأخبار السيئة ونشرها منها قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

---

[1]- سورة النحل، الآية 125.

[2]- (McLuhan, Understanding Media, McGraw-Hill, 1964, p. 7).

[3]- آلان دونو، نظام التفاهة، ترجمة د. مشاعل الهاجري، دار سؤال للنشر، بيروت، 2019، ص. 15.

لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] وعن سهل بن سعد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قال في مؤمن ما ليس فيه، أسكنه الله ردغة الخبال[2] حتى يخرج مما قال»[3].

وعلى الرغم من هذه التحديات، هناك تجارب ناجحة تؤكد أن الإعلام يمكن أن يكون فاعلا إيجابيا في خدمة القيم؛ ففي بلدنا المغرب مثلا نشاهد حملات إعلامية وتربوية ناجحة أثمرت أثرا ملموسا في ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني. من أبرزها حملة "ما تسوقش حتى تكون فايق" التي أطلقتها اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، حيث ركزت على توعية السائقين بخطورة القيادة تحت تأثير التعب أو الكحول، ورسخت قيم المسؤولية والاحترام في الطريق.

كما برزت حملة "مدرستي مسؤوليتي"، التي نظمتها وزارة التربية الوطنية بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، لتعزيز قيم الانضباط، والحفاظ على فضاء المدرسة، وتحفيز المتعلمين على السلوك الإيجابي داخل المؤسسة التعليمية.

وفي المجال البيئي، فقد تميزت حملة "زيرو ميكا" بوقع واسع، حيث ساهمت في نشر وعي جماعي بضرورة تقليص استخدام الأكياس البلاستيكية، وأحيت روح الالتزام الفردي

---

[1] - سورة النور، الآية 19.

[2] - ردغَة الخبالِ: عصارةُ أهلِ النَّارِ كمَا قالَ النبيُّ ﷺ.

[3] - رواه أبو داود، حديث رقم 4875.

والجماعي بحماية البيئة، وكذلك الحملة الصيفية البيئية "لنجعل شواطئنا تبتسم" التي أطلقتها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وترأستها الأميرة لالة حسناء؛ التي شكلت مقاربة تربوية تتوخى ترسيخ منظومة قيمية متكاملة في دعوة إلى تبني ثقافة المشاركة والانخراط في العمل التطوعي لحماية البيئة، بما يعزز الوعي الجماعي ويدعم مبدأ المواطنة البيئية تحسيسا بأهمية الحفاظ على نظافة الشواطئ .

فهذه الحملات وغيرها تعد نماذج حية على دور الإعلام والمؤسسات في غرس القيم بشكل فعال ومستدام، والإعلام حينما يكون رسولا للقيم يصبح المجتمع معه أكثر إنسانية وأقل عنفا؛ وحين يدار بروح المسؤولية ووفق منظومة قيمية راسخة، يمكن أن يتحول إلى رافعة قوية للنهوض بالمجتمع وتعزيز وحدته الأخلاقية ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا عبر الاستثمار في الموعظة الحسنة والكلمة الطيبة، والنموذج القدوة، والمحتوى الإيجابي الملتزم بالحقائق والقيم. ولا يمكن تصور بناء مجتمع راق دون إعلام مسؤول يجعل من رسالته خدمة الحق، والجمال، والخير، وما على الإعلام إلا أن ينتقل من دور "الراوي" إلى دور "المربي"، وأن ينحاز بوعي إلى بناء القيم وبناء الإنسان، فحين تبنى القيم يبنى الإنسان.

4- القدوة الصالحة وترسيخ القيم:

تعتبر القدوة الحسنة والصحبة الصالحة من الركائز الأساسية في بناء شخصية الإنسان، لا سيما في مراحل التكوين الأولى للطفل؛ فالمرء يتأثر بسلوك من حوله، ويكتسب من صحبته ما يترك في نفسه أثرا قد يدوم مدى الحياة، ولأجل ذلك حث الإسلام على اختيار الأصحاب بعناية وربط بين الصاحب وبين مآل الإنسان. يقول ﷺ: «إنما مثل الجليس الصالح، والجليس السوء، كحامل المسك، ونافخ الكير[1]، فحامل المسك: إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافخ الكير: إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد ريحا خبيثة»[2] وقوله في تمثيل الجليس السوء والجليس الصالح بحامل المسك أو نافخ الكير: فيه تجنب خلطاء السوء ومجالسة الأشرار وأهل البدع والمغتابين للناس؛ لأن جميع هؤلاء ينفذ أثرهم إلى جليسهم، والحض على مجالسة أهل الخير وتلقى العلم والأدب، وحسن الهدى والأخلاق الحميدة. وقوله: " فحامل المسك إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحاً طيبة"، قال الإمام: جمهور الفقهاء على طهارة المسك وجواز بيعه. وقال قوم بنجاسته والدليل عليهم قوله هاهنا: "وإما أن تبتاع منه"، والنجس لا يباع؛ ولأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استعمله، ولو كان نجساً لم يستعمله،

[1] - الكير: آلة الحداد الذي ينفخ بها؛ تنتج شرارا متطايرا يحرق الثياب، ورائحة كريهة تزكم الأنوف.

[2] - صحيح مسلم، حديث رقم: 6692.

والناس فى الأعصار الماضية ما أحد منهم ينكر استعماله، فدلَّ ذلك كله على طهارته. وقوله: "إما أن يحذيك": يقال: أحذيت فلاناً، بمعنى أعطيته[1].

و تعد القدوة الصالحة من أقوى الوسائل التربوية التي تؤثر في النفس والوجدان، فالناس لا يتأثرون فقط بما يقال لهم، بل بما يرونه من سلوك في حياة من حولهم، وكم يحتاج الإنسان إلى القدوة فقد قيل:

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم *** إن التشبه بالكرام فلاح[2]

والله عز وجل قال لنبيه محمد ﷺ بعد أن ذكر ثلة من الأنبياء والمرسلين قال: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ۗ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾[3] ولهذا أمرنا بالاقتداء بهم وبالرسول ﷺ في قوله تعالى: ﴿ لقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾[1] .

والجدير بالذكر أن شخصية الإنسان تتأثر بمن يحيط بها، خصوصا في مراحل الطفولة، حيث يصبح التقليد وسيلة رئيسة لاكتساب الأخلاق والعادات، من هنا تبرز أهمية وجود القدوة التي يحتذى بها؛ الآباء، المعلمون، الدعاة، الإعلاميون، المسؤولون... كلهم مطالبون بأن يكونوا قدوة حية، لأن ما يشاهده الطفل ويلاحظه في سلوكهم اليومي، هو ما يتشبث به

[1]- القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، الجزء 8، الصفحة 108.

[2]- شاكر شقير البتلوني، كتاب نفح الأزهار في منتخبات الأشعار، ص9.

[3]- سورة الأنعام، الآية 90.

سلوكا في المستقبل، فالأستاذ الذي يتحلى بالحلم، والوالد الذي يعبر عن لطفه واحترامه للآخرين، يقدمون دروسا أخلاقية تفوق أثر الدروس والمحاضرات في المدارس والمؤسسات، لذا إذا أردنا أن نزرع في الناس قيمة، فلنكن نحن تلك القيمة التي تمشي بينهم[2] ، قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾[3].

و غياب القدوة يفتح الباب لأزمة القيم، فعندما يغيب النموذج الأخلاقي في المدرسة، أو في الأسرة، أو في الإعلام، تترك الساحة لنماذج منحرفة تسحب الشباب نحو الهاوية، فما أكثر الدروس التي سمعناها، ولكن ما أقل الدروس التي شاهدناها[4]! وحين يختفي النموذج الأخلاقي من حياة الإنسان، يبقى الفراغ سهلا لأن يملأ بسلوكيات منحرفة أو نماذج مضللة من المشاهير أو المؤثرين الذين لا يحملون رسالة، والناس تميل إلى تقليد من يعجبهم.

من جهة أخرى؛ شكلت الشخصيات المغربية في تجلياتها القيادية والفكرية والعلمية، نموذجا فريدا في تمثل القيم وتجسيدها في الواقع، فعلى رأس هذه النماذج، يبرز الملوك العلويون الذين حملوا هم الأمة وحرصوا على صيانة ثوابتها، فقد عرف الملك الراحل محمد الخامس بمواقفه الشجاعة زمن الاستعمار، كما واصل الملك الحسن الثاني هذا النهج مع حرصه على بناء مؤسسات قوية، فكان قائدا مثقفا، يوازن بين الحداثة والتقاليد، ويسعى إلى

---

[1] - سورة الأحزاب، الآية 21.

[2] - سؤال الأخلاق، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص. 59 –بتصرف.

[3] - سورة آل عمران، الآية 110.

[4] - عبد الرحمن حبنكة الميداني، قضايا التربية والتعليم في الإسلام، –دار القلم، دمشق، 1995، ص. 145

وحدة المغرب واستقراره، ونجد الملك محمد السادس برز في عدة مواقف إنسانية وأخلاقية، أبرزها دعمه للفقراء والمحتاجين، وتدخله السريع في الأزمات (مثل زلزال الحوز)، وإطلاقه لسلسلة من المبادرات الموجهة للفئات المعوزة، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعملية مرحبا ومؤسسة محمد الخامس للتضامن وغيرها من المبادرات مؤكدا أن الملكية في المغرب ليست فقط رمزية، بل فاعلة ومؤطرة لمشروع وطني أخلاقي قيمي.

إن ترسيخ القيم من خلال القدوة الصالحة يسهم في بناء مجتمع قوي يعتمد على العدالة، الصدق، التعاون، والاحترام المتبادل. وفي ظل التحولات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم اليوم، تبقى أهمية القدوة الصالحة في هذا السياق أمرا بالغ الأهمية، فما علينا إلا أن نتساءل: هل يستطيع المجتمع المعاصر فعلا الحفاظ على قوته الأخلاقية إذا فقد نموذج القدوة الصالحة في حياتنا اليومية؟

5- المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي في ترسيخ القيم:

حين يتم إشراك الشباب في قضايا مجتمعهم، يشعرون بامتلاكهم له، وتبدأ فيهم روح الالتزام الأخلاقي[1] وعالمنا المعاصر، يشهد انتشار العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية المعززة لمجموعة من القيم الإنسانية والاجتماعية التي تعد أداة فعالة لترسيخ التضامن والتكافل

[1] - د. عبد العزيز الخياط، العمل الخيري في بناء المجتمعات، دار الفرقان، عمّان، 2004، ص. 67- بتصرف.

والمسؤولية الجماعية، وفي هذا الصدد؛ يعتبر العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية من أهم الوسائل التي تساهم في النهوض بالمجتمعات، إذ لا يقتصر الهدف منها على تقديم المساعدة فقط، بل أيضا على بناء حس جماعي قوي يشجع الأفراد على المشاركة الفعالة في تحسين بيئتهم ومحيطهم الاجتماعي، لذلك خلاله يتعلم الأفراد كيفية التعامل مع مختلف القضايا الاجتماعية، كما يعزز ذلك من شعورهم بحس المسؤولية تجاه الآخرين ويساهم في تقوية الروابط بين أفراد المجتمع، علاوة على ذلك يتم من خلال هذه المبادرات نشر قيم التسامح، والتفاهم المتبادل، والنزاهة، التي تعتبر حجر الزاوية لبناء مجتمع قوي ومتكاثف، وبذلك تكون هذه المبادرات عمليات حيوية تتجسد في أبعادها الاجتماعية والثقافية، وتعتبر الأساس لترسيخ القيم التي تساهم في بناء المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة، وآلية من الآليات الفعالة لغرس القيم، وترسيخ روح الانتماء والمسؤولية، وخلق مواطن فاعل ومؤثر. والعمل التطوعي ليس فقط تبرعا بالوقت أو الجهد، بل هو مدرسة يعلّم الالتزام، واحترام الآخر، والنظام، والشعور بالانتماء.

وتعتبر مبادرة "أطلس للتضامن" في المغرب مثالا حيا على قوة التعاون المجتمعي في مواجهة تحديات فصل الشتاء القاسي في المناطق الجبلية، حيث تسعى هذه المبادرة إلى مساعدة الفلاحين والأسر المحتاجة في المناطق النائية، بتوفير الملابس الشتوية والأدوية الضرورية ومستلزمات الحياة اليومية، كما تجسد هذه المبادرة روح التضامن بين أبناء الوطن، إذ تضم

أفرادا من مختلف الأطراف الاجتماعية والثقافية، وتعمل بشكل جماعي على دعم الفئات الأكثر حاجة، وقد لاقت المبادرة اهتماما كبيرا من وسائل الإعلام المغربية والدولية، التي سلطت الضوء على أهمية هذه المبادرات المجتمعية في بناء جسور التعاون بين المواطنين والدولة، كما ساعدت على نشر ثقافة التطوع والعطاء في المجتمع المغربي.

ومن بين أبرز المبادرات العالمية التي حققت نجاحا كبيرا في تعزيز القيم البيئية، تأتي مبادرة "الإنقاذ الأخضر" في البرازيل، هذه المبادرة انطلقت من قبل مجموعة من الشباب الناشطين البيئيين الذين قرروا التصدي لتهديدات الغابات الاستوائية من خلال حملة مستدامة تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وقد استطاعت المبادرة أن تجمع شبابا من مختلف أنحاء العالم للعمل سويا في أنشطة تطوعية، مثل إعادة التشجير وحملات التوعية البيئية، وبفضل تأثيرها الكبير، دعمت الحملة عالميا، من حكومات ومنظمات غير حكومية وأفراد، ما جعلها تسهم بشكل فعال في حماية الغابات الاستوائية وتقديم حلول عملية لمكافحة التغيرات المناخية.

يجب أن ندرك أن المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي ليسا فقط نشاطا اجتماعيا، بل هما عملية تربوية عميقة تزرع القيم النبيلة داخل الأفراد؛ ومن خلال هذه الأنشطة تتحقق التنمية الشاملة للمجتمع ويكتسب الفرد الوعي المجتمعي والمسؤولية، وإن العمل التطوعي

هو درب كل فرد نحو بناء مجتمع متضامن، يتشارك فيه الأفراد المسؤولية ويحترمون حقوق بعضهم البعض.

يتضح، في سياق التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم أن العمل الجمعوي رافعة أخلاقية ومجتمعية قادرة على مواكبة التغيرات، يجد فيه ممارسوه ملاذا لإعادة بناء لحمة الانتماء وروح التضامن والتآزر التي تشكل جوهر القيم الإنسانية، وفي هذا الإطار، تبرز الجمعيات الفاعلة كفضاءات حية لتعلم المسؤولية، وممارسة المواطنة، وإعادة وصل ما انقطع بين القيم والسلوك.

وإذا كان العصر الرقمي قد وسع إمكانيات الفعل المدني، فإنه في المقابل عمق من تحديات القيم، من خلال تصاعد النزعات الاستهلاكية واللامبالاة. وهنا يطرح السؤال: هل يستطيع العمل الجمعوي، في صيغته الراهنة، أن يجيب عن تحديات التفكك القيمي، أم أنه بحاجة إلى إعادة بناء ذاته على أسس فكرية وأخلاقية أكثر عمقا في ظل عصر الرقمنة والتكنولوجيا والماديات؟

إن القيم هي المعايير التي يوزن بها سلوك الإنسان وأفعاله في تعامله مع خالقه ونفسه ومحيطه. وقد أولى الإسلام لها مكانة رفيعة، فجاءت نصوصه حافلة بتوجيهات تحث على التمسك بها، كالتقوى والاستقامة. ومن هنا، انبرى العلماء قديما وحديثا لتأليف كتب جامعة تناولت موضوع الأخلاق، مؤكدين على ضرورة ترسيخ القيم قبل تلقين العلوم،

والقيم في أصلها فطرية، لكنها قابلة للتعلم والتهذيب؛ يكتسبها الإنسان ويجعلها منهاجا في حياته، حتى وإن تأثرت فطرته بعوامل التنشئة الاجتماعية، والرسول ﷺ كان القدوة الأعلى في تجسيد هذه القيم، فقد وصفته أم المؤمنين عائشة بأنه قرآن يمشي على الأرض، بيد أن عالمنا المعاصر يشهد أزمة قيمية عميقة، جذورها تعود إلى التدخلات الثقافية الخارجية، كحركة الاستشراق والاستعمار، وما رافقهما من تشويه لمبادئ الدين، وتزداد حدة هذه الأزمة في ظل العولمة، مما يستدعي العودة إلى التربية الراسخة على القيم منذ مراحل التنشئة الأولى، بدءا من اختيار الشريك مرورا بالأسرة إلى مؤسسات التنشئة والتربية الأخرى.

وقد أولى الإسلام عناية بالغة لمسألة التربية والتعليم، حيث جعلهما سبيلا لإصلاح الفرد وتزكية نفسه، فالتربية في التصور الإسلامي شاملة للروح والعقل والجسد، وقد أمر الله تعالى في كتابه بالتقوى، وحث النبي ﷺ على العناية بالأبناء تعليما وتأديبا منذ نعومة أظفارهم، مؤكدا أن أعظم ما يُهدى للولد هو حسن الخلق وأن مسؤولية التربية على القيم والأخلاق مسؤولية جماعية، يتحمل المدرس جزءا من هذه المسؤولية، ولو أن الكثير منهم اكتفوا بدور المدرس وابتعدوا عن دور المربي، نتيجة تغيرات مجتمعية وقيمية جعلت التلميذ يتمرد على التوجيه، بل ويجعل من الانحراف حرية شخصية، وهذا يطرح تحديا كبيرا أمام المؤسسات التعليمية التي بات من اللازم أن تعيد الاعتبار لوظيفتها التربوية، في ضوء السنة النبوية التي كانت تزكي قبل أن تعلم.

وقد حذر النبي ﷺ من تدهور القيم واعتبر ذلك من علامات الساعة التي يُؤتمن فيها الخائن ويُخوَّن فيها الأمين، ويشيع فيها الفحش والتفحش وقطيعة الرحم وسوء الجوار، كما بين أن الجهر بالمعصية علامة على قلة الوعي الأخلاقي، لما فيه من تحد لقيم الحياء، ولما فيه من إفساد لروح الجماعة. ويعتبر الإعلام كذلك من أقوى أدوات التأثير في الوعي الجماعي للأفراد والمجتمعات، حيث لم يعد يقتصر على نقل الأخبار والمعلومات، بل تجاوز ذلك ليصبح صانعا للرأي العام، موجها للسلوك الفردي والجماعي. والحديث عن دور الإعلام في غرس القيم وتعزيز السلوك الإيجابي أصبح أمرا ضروريا خاصة في زمن انتشرت فيه التفاهة وأصبحت المحتويات الهدامة فيه تكتسح العديد من المواقع، مع أن وسائل الإعلام ليست مجرد ناقل محايد، بل تسهم في تشكيل مضمون الرسالة واتجاهها، والإعلام المسؤول لا ينبغي أن يكتفي بالإثارة والترفيه، بل عليه أن يسهم في تربية الذوق العام، وتعزيز القيم العليا كالاحترام، والتضامن، والانضباط، والكرامة. لكن التحدي الأبرز اليوم هو تصاعد موجة "التفاهة"، حيث يتصدر المشهد الإعلامي مؤثرون وشخصيات تركز على الفضائح والإثارة، حتى أصبح ذلك بمثابة نظام ثقافي مهيمن، يؤثر في الذوق العام ويوجه اختيارات الأفراد وقراراتهم.

ومع ذلك لا يمكننا أن ننكر الدور الإيجابي لوسائل الإعلام، وأن هناك تجارب ناجحة تبرهن على أن الإعلام يمكن أن يكون أداة بناءة لخدمة القيم. فالإعلام إذا ارتقى برسالته من

"الراوي" إلى "المربي"، صار مدرسة يوجه الناس إلى التحلي بالأخلاق والقيم الفاضلة. أما إذا انساق خلف الإثارة والتفاهة، فسيكون مجرد أداة لهدم القيم، إذ الإعلام سلاح ذو حدين والإنسان مخير إما أن يختاره ويكون جسرا نحو الرقي، أو منحدرا نحو الانحطاط والتخلف.

خاتمة:

إن تناول موضوع أزمة القيم يعني التنبيه إلى ضرورة إعادة الإنسان إلى مكانته المركزية في عملية البناء الحضاري. لقد حاول هذا الكتاب الإحاطة بمفهوم القيم وتحديد أنواعها، متتبعا مسارات حضورها في البيت والمدرسة والمجتمع، وسبر أسباب التراجع القيمي الذي يعيشه واقعنا الراهن، كما حاول تحليل الأدوار المركبة التي تلعبها الأسرة والتربية والإعلام، سلبيا أو إيجابيا، في تكوين الإنسان القيمي؛ فالدولة التي تهمل تعليم أبنائها، تبني بيد وتهدم بالأخرى[1]، والأسرة مدرسة قبل المدرسة، فإن صلحت، صلح البناء كله[2].

ولقد أظهر هذا البحث أن أزمة القيم انعكاس لاختلالات عميقة، تتصل بتصور الإنسان لذاته، وبالتحولات الثقافية والاقتصادية التي أصابت نظم التنشئة وأخلت بوظائفها، ومن هنا جاءت الدعوة إلى ضرورة ترسيخ القيم عبر التربية الواعية، وتعزيزها، وتحميل

[1]- أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، دار التقدم، موسكو، 1970، ص. 85.

[2]- محمد قطب، منهج التربية الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 1990، ص. 110.

المؤسسات التعليمية والإعلامية مسؤولياتها الأخلاقية، في ضوء ما جاء به الوحي من هدي قويم، وما أكدته التجارب الإنسانية من مرجعيات حية ومؤثرة.

إن الأزمة، على عمقها فرصة لمراجعة الذات وفتح أفق الإصلاح، ومن هذا المنطلق؛ فإن استعادة القيم ليس فقط مطلبا أخلاقيا نناشد به، بل شرطا لبقاء المجتمعات متماسكة وقادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

والتربية الفاعلة تتطلب تكاملا بين ثلاث قوى: الأسرة التي تغرس، والمدرسة التي تُنمي، والدولة التي تحمي وتوجه[1].

أخيرا يبقى السؤال مفتوحا أمام القارئ، كمنطلق للتفكير والممارسة :كيف يمكن أن نعيد بناء منظومتنا القيمية في زمن يهدد فيه التقدم المادي جوهر الإنسان ومعنى الحياة؟

[1]- جون ديوي، الديمقراطية والتربية، ترجمة عادل مصطفى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص. 142.

الفهرس:

مقدمة: 3

المحور الأول: مفهوم القيم وأنواعها: 8

1-مفهوم القيم: 8

2-أنواع القيم: 13

المحور الثاني: مظاهر وأسباب أزمة القيم في العصر الحديث: 20

1-مظاهر وتجليات أزمة القيم في العصر الحديث: 20

1-1-في الأسرة: 21

1-2-في المدرسة: 25

1-3 في الفضاءات العمومية: 33

1-4 في الإعلام وفي وسائل التواصل الاجتماعي: 39

2-أسباب أزمة القيم في العصر الحديث: 42

2-1-ضعف الوازع الديني: 43

-2-2ضعف المنظومة التعليمية وتلاشي أثرها القيمي: 48

2-3-العولمة وتأثيرها على القيم: 50

2-4 -السياسات العمومية وتهميش البعد القيمي: 54

المحور الثالث: أثر أزمة القيم على الفرد والمجتمع: 57

-1تأثير أزمة القيم على الفرد: 57

-2تأثير أزمة القيم على المجتمع: 62

المحور الرابع: في سبيل إعادة بناء القيم الإنسانية: 67

-1الدين ومسألة القيم في عالمنا اليوم: 67

-2التربية والتعليم أساس بناء القيم: 72

-3الإعلام المسؤول وبناء الوعي المجتمعي: 79

-4الفدولة الصالحة وترسيخ القيم: 82

5-المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي في ترسيخ القيم: 86

خاتمة: 93

مطبعة الإقتصاد بلوك د رقم 425
قرب مسجد عمر بن عبد العزيز. حي الداخلة أكادير
Tél: 06 62 02 24 15 / Gmail: Mondeconomie@gmail.com